شَرْحُ خُطْبَةِ التَّسْهِيلِ

لِابْنِ هِشَامٍ الأَنصَارِيِّ

(دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ)

إعْدادُ :

د. سُعُودِ بنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخُنَيْنِ

الأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ فِي كُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي جَامِعَةِ الإِمَامِ

المقدّمة

- أهمية هذا العمل:

يقدّم هذا البحثُ الموجز عملاً علميًّا يتصل باثنين من أبرز علماء النحو قاطبة وأشهرِهم على الإطلاق، فالمتنُ متنُ ابن مالك، والشرح شرحُ ابن هشام، وحسْبُك بهما، وعسى أن يكون لهذا البحث نصيبٌ من مكانتهما وقدْرِهما العالي.

وميدانه مقدمةُ واحد من أعظم كتب النحو في تراثنا العربي وأكثرِها تفصيلاً وأبعدِها ذكرًا وأوفرِها عند الناس عنايةً، ذلكم هو كتاب (التسهيل). ولئن كان ابنَ هشام في تقديري هو أسعدَ المؤلفين حظًّا وأوسعَهم في أزماننا هذه انتشارًا، فهو صاحب الكتب المدرسية الذائعة الصِّيت التي تخرجت بها أفواجُ الطلاب والأجيال من طلبة العلم، منذ عصره إلى يومنا هذا، كالقطر وشرحه، والشذور وشرحه، وأوضح المسالك، ومغني اللبيب- ما ينبغي أن يبقى شيءٌ من عِلْم هذا العلَم ولا من عَمَله مهملاً مهجورًا في خزائن الكتب وفي ثنايا مجاميع المخطوطات، مهما كان صغيرَ الحجم قليلَ الأوراق؛ فإنه ليس كأيِّ عمَلٍ من الأعمال، وليس صاحبُه كأحدٍ من الرجال.

من أجل ذلك كان فرحي شديدًا وسعادتي غامرةً حين وقعَتْ يدي في إحدى خزائن الكتب بالمغرب على هذه الرسالة في طَيِّ مجموع عَدَتْ عليه آثار الزمان، وأصابته الرطوبة، وعبثَت به الأرضة، فالتصقَت أوراقُه وتآكلت أطرافُه؛ ولا سيّما أني لم أجد ممن ترجم ابنَ هشام من القدامى والمحدثين أحدًا يذكر هذا الشرح[1]، وهأنذا أقدّم للناس جديدًا لابن هشام يُضاف إلى رصيده العلمي.

---

(١) مع أنه في إحدى نسختيه مذكورٌ في فهارس إحدى المكتبات، كما سترى. وذكره عنها الدكتور: عبد الله البركاتي حين عدّد المصنفات على التسهيل، في مقدمته لتحقيق: (شفاء العليل في شرح التسهيل، للسلسيلي)

- ترجمة المؤلف[1]:

هو جمال الدين، أبو محمد، عبدُ الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري الخزرجي الشافعي ثم الحنبلي، ولد بالقاهرة يومَ السبت خامسَ ذي القعدة، من سنة ٧٠٨هـ، وبها نشأ وتعلّم، ولزم الشهابَ عبد اللطيف بن المرحّل، وكان يقدّم شيخَه هذا في النحو على أبي حيّان، وقرأ على ابن نمير بن السراج، وتاج الدين التبريزي، وتاج الدين الفاكهاني، وسمع عن أبي حيان ديوانَ زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه، قال ابن حجر وغيره: كان كثيرَ المخالفة لأبي حيان شديدَ الانحراف عنه.

وذكر ابن حجر: قال لنا ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه. وقال ابن حجر: اشتهر في حياته، وتصدّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرّف في الكلام والملَكة التي يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد، مسهبا وموجزا مع التواضع والبرّ والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب.

(١) حسْبُ من أراد تعريفًا بابن هشام أن يراجع كتاب الدكتور: علي فودة نيل، وبخاصة ما يتعلق بالحديث عن آثاره ومذهبه النحوي، وهو خير ما أُلّف في بابه. وأما ما سأورده من حديث عن سيرة ابن هشام فهو تلخيص لأهم ما يتكرر في هذه المصادر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٢/٤١٥-٤١٧ (وهو أوسع من ترجم له من المتقدمين فيما أعلم، وعنه نقل السيوطي كثيرًا)، بغية الوعاة للسيوطي ٢/٦٨- ٦٩، شذرات الذهب ٦/١٩١. البدر الطالع ١/٤٠٠-٤٠٢. وكتاب: ابن هشام الأنصاري، حياته ومنهجه النحوي، للدكتور: عصام نور الدين ٩-٣٨. ومنه استفدت الرجوع إلى بعض هذه المصادر. وكتاب: (ابن هشام وأثره في النحو العربي، للدكتور: يوسف الضبع)، ومقدمة د. حاتم الضامن للمسائل السفرية التي نشرها في مجلة المورد العدد الثالث من عام ١٤٠٠هـ، ص ١١٦-١١٧.

من أهم مصنفاته اللغوية والنحوية: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وهو أشهرها، حتى إنه يعرّف به، فيقال في بعض كتب التراجم: صاحب المغني. ومنها: أوضح المسالك، والقطر وشرحه، وشذور الذهب وشرحه (وهذه مشهورة متداولة)، والإعراب عن قواعد الإعراب (حققه د. رشيد العبيدي، ثم حققه أيضا د. علي فودة نيل) ويُعرف أيضا باسم: القواعد الكبرى، وليسا كتابين، كما يظن بعض الباحثين[1]. وكتاب القواعد الصغرى، وهو مختصر لما قبله، ويسمى أيضا: نبذة الإعراب[2]. (ممن حققه: حسن مروه، ضمن كتاب: من رسائل ابن هشام النحوية، ومعه أيضا كتاب: المسائل السفرية، وكتاب: موقد الأذهان وموقظ الوسنان، وكلّها له). وكتاب: الجامع الصغير في النحو (حققه: د. أحمد الهرميل)، وكتاب: شرح اللمحة البدرية لأبي حيان (حققه: د. هادي نهر)، وكتاب: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (حققه: د. عباس الصالحي)، وكتاب: أجوبة عن مسائل في إعراب القرآن (طبع مرارا بعدة أسماء، منها: حل ألغاز المسائل الإعرابية، حققه: محمد سليم)، وعدة رسائل قصيرة أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر، وطُبع بعضها مجتمعة ومتفرقة، وكتاب: شرح قصيدة: (بانت سعاد) ويعرف في بعض المصادر بشرح البردة (نُشر مرارا، وحققه د. محمود أبو ناجي). وكتاب الألغاز النحوية (حققه: أسعد خضير)، ورسالة في الصرف عنوانها: إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، (نشرها السيد هاشم شلاش، في مجلة كلية الآداب ببغداد)[3]، وكتاب (الروضة الأدبية في شرح شواهد العربية) وهو شرح لشواهد ابن جني في اللمع، محفوظ

---

(١) نبّه على ذلك د. علي نيل في كتابه عن آثار ابن هشام ٢١.

(٢) المرجع السابق ٣٩-٤٠.

(٣) نُشرت في العدد السادس عشر من مجلة كلية الآداب ببغداد، سنة ١٩٧٣م، ٣٥٧-٣٨٦، ومنها نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود ٨٠٦/٩/م.

بمكتبة برلين: ٧٦٥٢.[١]

يضاف إلى ذلك كتب أخرى، يذكرها المترجمون له، وأحسبها في عداد المفقودة، ومنها: كتاب: التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، ويُذكر أنه كتاب ضخم جدًا[٢]، وكتاب: تخليص الدلالة في تلخيص الرسالة[٣]، ورسالة في تفصيل القول في مسائل الاشتغال[٤]، وكتاب: حواشي التسهيل، وكثيرا ما يحال إليه[٥]، وكتاب: شرح التسهيل، قيل: إنه لم يُكمله.[٦] وحواشي الألفية.[٧]، وكتاب: رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، قيل: إنه يقع في أربعة مجلدات، وقد يكون هو حواشيَ الألفية السالف الذكر. وكتاب: التذكرة في النحو، يحيل إليه بعض المؤلفين، وقيل: إنه في خمسة عشر مجلدا، وكتاب: الجامع

(١) هذا الأخير منقول عن: (ابن هشام وأثره في النحو العربي، للدكتور: يوسف الضبع ٦٦).

(٢) ذكر د. علي نيل أنه نُقل أن له نسخة في المكتبة الآصفية في الهند، برقم: ٦٩، ٧٠ نحو، وهو يشك في ذلك. وقيل: إن الجزء الأخير منه موجود بخزانة ابن يوسف بمراكش، برقم: ٤٥٢، وهو ناقص مخروم، يبدأ بباب التصغير إلى نهاية الكتاب، وبحثت عنه فيها بعد انتقالها إلى المجمع الثقافي فلم أجده.

(٣) يقال: إن له نسخة في مكتبة القرويين بفاس، بالمغرب، برقم: ١٢١٠، وقد بحثت عنها بنفسي فلم أجدها، وذكر د. علي نيل أنه راسل أحدَ علماء المغرب، فبحث عنها، وأفاده أنه لم يجدها.

(٤) ضمن مجموع في الخزانة العامة بتطوان، برقم: ٣٦٠.

(٥) مذكور في فهارس المكتبة العامة بتطوان، برقم: ٢٠٥، ٢٠٦. باسم: تعاليق على التسهيل. (نقلا عن مقدمة محقق (شفاء العليل)، و لم أطلع عليه. و لم يصرّح فيها باسم ابن هشام، بل: عبد الله الأنصاري.

(٦) كذا يقول المترجمون، وذكر د. علي نيل أن ابن هشام أحال إليه في كتابه: شرح اللمحة البدرية، وهذا يؤيّد عنده أنه أكمله.

(٧) ذكر د. علي نيل، أن منه نسخة نادرة بمكتبة أحمد تيمورباشا، وأحال إلى كتاب: (نوادر المخطوطات ١٧٩).

الكبير في النحو، وكتاب: شرح الشواهد الصغرى، وشرح الشواهد الكبرى، ويُظنّ أهما شرحان لشواهد المغني، وكتاب: عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، قيل: إنه يقع في مجلدين، وكتاب: كفاية التعريف في فن التصريف.

توفي ليلةَ الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١هـ.

● مادة الكتاب:

سعى ابن هشام إلى تتبّع ألفاظ ابن مالك، وإن كان لم يستوعبها كلَّها بالشرح والتفصيل، فغادر منها طائفةً يسيرة، وأتى على جلّها، أو ما يراه من المقدمة يحتاج للبيان.

ويُلحظ فيها عنايةٌ بتحقيق النص والتدقيق في ألفاظه، فقد نقَد كثيرًا من الشرّاح ومتعاطي الكتاب في نُطقهم لأحد ألفاظ المقدمة، وهو قوله: (حلي متحل)، وضبَطها بضبطٍ لم أجده لغيره من الشرّاح، فضمّ الحاءَ، وشدّد اللامَ وكسَرها، قال" ولم أسمعهم يقرؤونه إلاّ: (حَلِيَ) بفتح الأول وكسر الثاني، ولا يظهر له وجه؛ لأنّه يقال: (حَلِيَ فلانٌ بعيني) إذا أعجبك، و (ما حُلِيَ من هذا الأمر بطائل)، أي: لم يظفر منه بطائل. ولم أقف على غير هذين المعنيين، ولا مساغ لواحد منهما هاهنا". وأورد في لفظ: (التدبت) ضبطين: بالبناء للفاعل والبناء للمفعول. وألمح إلى ورود لفظ: (قال) في بعض النسخ دون بعضها، وأعرَب ما بعدها على الاحتمالين. وأشار إلى أن بعض النسخ تزيد الباءَ قبل (أنْ) في أحد المواضع، وبعضها لا تزيده[1].

واختار لفظَ (قارئيه) بالجمع من ألفاظ ابن مالك على لفظ (قارئه)

(١) كثرةُ التغيير في متن التسهيل مشهورٌ مألوفٌ، قال المكي في شرحه: "وكان – رحمه الله– كثيرًا ما يُعنى بتحريره، ويُولع بتغييره، فنُسِخت منه نسخٌ متنافرة المبنى، مختلفة اللفظ والمعنى". راجع مقدمة المحقق ٩١.

بالإفراد، وقد وردت النسخُ بهما معًا، واستدلّ لما اختار بدليل قوي، وأورد عليه إيرادًا، وناقشه.

واستَدرك على ابن مالك أنه لم يَشفع الصلاةَ بالسلام في حقّ النبي محمد ﷺ، ولم يعجبه منه استعمالُه كلمة (حامدًا)، فقال: " ولو ذكر المؤلف صيغة من صيغ إنشاء الحمد كان أولى"، كما لم يُعجبه أيضا تحميدٌ للحريري والزمخشري، وأفاض هو في بيان أحسن صيغ الحمد.

كما أن له عنايةً بالإعراب، وتفصيلاً فيه، كالذي تراه في إعرابه كلمة (حامدًا) حالاً، ووقوفِه عند تعيين صاحبها، مشيرًا إلى اختلافه باختلاف النسخ، وبيانِه موضعَ جملة: (هذا كتابٌ...) من الإعراب، فقد ذكر لها موضعين، ورجّح أحدهما، وأورد احتمالين لها أيضًا مرةً أخرى في موضع آخر، واختار واحدًا منهما. وأعرب كلمة (رَبّ)، وأورد فيها احتمالين: أولهما: أن تكون صفة مشبهة، وحكم لها أنه حينئذ نعتٌ، وبيّن نوعَه، ونفى كونها بدلاً، وعلّل ذلك. والاحتمال الثاني: أن تكون مصدرًا، وذكر لها حينئذ إعرابين. وذكر في (أجمعين) وجهين من الإعراب، وضعّف أحدَهما. إلى غير ذلك من كلمات أعربها، ولم يُطلْ فيها.

ويَشيع في هذا الشرح الموجز تأمّلاتٌ بارعاتٌ في المعاني، ودروسٌ عملية في العناية بالمعنى مع اللفظ، فقد وقف وقوفًا طويلاً، واستشكل إعراب (حامدًا) حالاً، مع قوله بعدُ: (هذا كتاب)، وله فيه بحث نفيس، لا يتكرّر في كتب النحو، وأعاد النظر فيها أيضًا، مستشكلاً معنى الإشارة، وله فيه كسالفه تحقيقٌ متقَن ومناقشة متقدّمة.

ومن الجديد الذي يَلفت نظرَ القارئ ويَعجب له مباحثُ بلاغيةٌ كثيرةٌ ووقَفاتٌ تنبئ عن مشاركة ابن هشام في علوم البلاغة، على نحوٍ لا يظهر كثيرًا في سائر كتبه، بل إني أقول مطمئنا: إنه لا يكاد يوجد كتاب لابن هشام تظهر فيه علوم البلاغة كهذا الشرح، إذا ما نظرتَ إلى صغر حجمه. فعندما أراد

الحديثَ عن أحسن صيغ الحمد في رأيه، وهي: (الحمد لله رب العالمين) وَضَعَ اليدَ على أسرارها، وكشَفَ عن نكت فيها عجيبة. وتلمّس سرًّا بيانيًّا لاستعمال ابن مالك لفظ: (جعلته) بدلا من (أجعله). وكشف في اسم كتابه: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) أسرارًا وبديعًا. وشرَح وجهَ الاستعارة التصريحية المرشحة في لفظ: (يلهي)، ونظّره بشاهدين من شواهد البلاغيين.

وستجده أيضًا في هذا الشرح يحدّثك موجزًا عن الاستعارة المكنية والتبعية والتذييل والمذهب الكلامي والجناس اللاحق والجناس المضارع والجناس الناقص وجناس التصحيف الذي نقل عن القاضي عياضٍ إنكارَه كونَه من أنواع البديع وردَّه على الثعالبي في ذلك. وأورد في قوله: (مستوليًا) و (مستوفيًا) وما يتعلق بهما من ألفاظ خمسةَ أمور من البديع مشفوعةً بشواهدها. وسترى أنه خالف المشهورَ عند البلاغيين مرةً، وخالفهم كلَّهم تارةً أخرى.

كما اشتمل على فوائد لغوية، كتجويزه إضافة (آل) إلى الضمير، مخالفًا بعضَ العلماء في ذلك، وتعقّب الجوهريَّ في معنى كلمة وردت في أحد الأبيات، وقال: " إن هذا المعنى قد خفي على جماعة من أهل اللّغة، منهم الجوهري...". وأفاد أن (الرشد) المضاد للسفَه لا يقال إلا بضمّ الأول وسكون الثاني، وأن المضاد للغيّ فيه وجهان. وعدّد تسعةً من الألفاظ التي تكون على (الفُعْل) و (الفَعَل)، وهي بمعنى واحد. وأحصى المصادرَ الخمسةَ التي تأتي على (الفَعول) بفتح الأول. وذكَر استشكالَ بعض العلماء جمعَ (العلْم) على (العلوم) مع أن ظاهره أنه مصدر، والمصادر غير النوعية لا تُجمع، وأجاب عن ذلك، وفيه فائدة ثمينة.

كما أنه لم يخل من فائدةٍ في الرسم والإملاء، وهي أن (ما) المتصلةَ ببعض الأفعال، مثل: (قَلّ) ونحوِها – أنها تكتب متصلةً، كما توصل (ما) الكافة ب(إنّ)، نَقل ذلك عن ابن جني، ونَقل عن ابن درستويه خلافَه.

ونَثر فيه فوائدَ تصريفيةً قليلةً، كحديثه عن علة عدم همز ياء (مقاييس)

الأولى، وعلّل ذلك بثلاثة أمور، كلٌ واحد منها يُستعمل لإيجاب التصحيح. وكقوله: إن ما جاء على زنة (فاعل) فيما لا يَعقل يُجمع على (فواعل) بخلافه فيمن يَعقل، وكبحثه في مفرد (الآلاء) وإيراده لذلك ثلاثةَ احتمالات.

ولم يخلُ من فوائدَ عابرة مفيدة، يمكن وصفُها بأنها شرعية فقهية وتربوية، كالإشارة إلى حُكم إفراد الصلاة عن السلام عند ذكر النبيﷺ، وحُكمِ الصلاة على غير الأنبياء تبعًا، وأن القائل: (عبدي حرّ) لا يَعتق جميعُ أعبده، خلافًا لبعضهم؛ لأنه يرى أن اسم الجنس إذا أضيف لا يَعمّ في نحو هذا. وذَكر أن الانتفاع بالكتاب والشيخ والصاحب موقوفٌ على كمال حُسْن الاعتقاد، ونَقل عن النووي أن بعضهم كان إذا ذهَب إلى معلّمه تصدّق بصدقة، وسأل الله أن يُخفي عنه عيوبَه خشيةَ أن تظهر له؛ فلا ينتفع به. ونقل عنه أيضًا في فائدة أخرى أنّ بعضهم زعم أنه لا يقال: (اللهمّ اجعلنا في مستقر رحمتك)، وردّه.

كلٌ ذلك وغيره مدوَّنٌ في هذا الشرح الموجز جدًا، إضافة إلى بابه الأصيل وفنّه الذي وُضع فيه، وهو النحو، ميدانُه الأرحب وسوادُه الأعظم، وسأورد نماذجَ معدودةً لشيء من ذلك، ولا سيّما من القواعد العامة، فقد أورد من الفوائد المنهجية في البحث النحوي استحسانَ البُعد عن الحمل على الأمر المختلَف فيه، كتعدّد الحال، وذَكَر من قواعد الترجيح النظرَ في توازي القرينتين، ولم يجزِم بذلك. وأنّ تقليل الاشتراك مهما أمكن ادعاؤه أولى. وذكر أحكامًا نحوية كثيرة لا تُحصى، من أمثلتها: أن تعريف الحال ضعيف، وأن التوكيد بـ(أجمعين) غير مسبوق ب(كل) قليلٌ، وأن العاطف لا يدخل على عاطف، وأن إبدال المشتق ضعيفٌ، وأنه لا يلزم من إعمال الشيء في المحل إعمالُه في اللفظ، وأن (أفعل) التفضيل لا ينصب المفعولَ بإجماع.

وسأورد مثالاً واحدًا، أسوقه بطوله، لمسألة واحدة عالجها ابن هشام في هذا الشرح؛ تنبئ عن قيمته، وتدلّ عليه، ففي شرحه لقول ابن مالك: (فهو جدير أن يلبي...)، ألمح إلى الخلاف المشهور في محل (أن) بعد حذف الجار، ثم

عقّب: " وينبغي فيهما القطع بأن الموضع جرّ؛ لأن (جديرًا) ليس من جنس ما ينصب المفعول؛ لأنه دالٌّ على الثبوت، وما ينصب ينزّل منزلة الفعل الدال على الحدوث، وإنما جاز في نحو: (حسَن) أن ينصب في قولك: (حسنٌ وجهَه) على التشبيه ب(ضاربٌ غلامَه)، وللتشبيه شروط مفقودة فيما نحن بصدده.

فإن قلتَ: أليس الجار والمجرور من قولك: (جدير بكذا) في محل نصب، وأن الخافض إذا زال صحّ إيصال العامل بنفسه، وحينئذ يظهر لك المحل؟

قلتُ: لا يلزم من إعمال الشيء في المحل إعماله في اللفظ، ألا ترى أنك تقول: (زيد أفضل من عمرو) فيكون محل الظرف نصبًا بالفعل، مع أن (أفعل) لا ينصب المفعول بإجماع؛ ولهذا قالوا في قول الحماسي:

.... وأضرب منا بالسيوف القوانسا

: إن (القوانس) منصوبة بتقدير (يضرب)، مدلولاً عليه ب(أضْرَب)، لا ب(أضرَب) نفسها.

وقال الشيخ أبو علي – رحمه الله – في قول الله سبحانه: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ ما معناه: (حيث) مفعول به، لا ظرفٌ؛ لأن المعنى: أنه سبحانه يعلم المكان المستحقّ لوضع الرسالات فيه؛ لا أنه يعلم في المكان. قال: وحينئذ فناصب (حيث): (يعلم) مقدرًا.

فإذا امتنعوا من هذا في (أفعل) التفضيل، مع أنه مأخوذ من لفظ الفعل؛ لكونه دالاًّ على الثبوت؛ إذ لا معنى مناسبَ يمكن اعتبارُه غير ذلك_ فما ذكرته من باب أولى.

وما زال هذا المعنى يجول في نفسي حتى رأيت السهيلي في الروض قال: مما يؤيّد قول من قال: إنّ موضع (أن) و(أنّ) بعد حذف الجار جرٌّ – قولُه تعالى: ﴿وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل﴾، فالموضع فيها لا يكون إلاّ جرًّا. قال ذلك ولم يزدْ عليه.

فإن قلت: هذا الذي ذكرته يأباه إطلاق العلماء الخلافَ. قلت: إنما

يريدون ما لا مانع فيه من القول بكلا الإعرابين، وإلاّ فلا خلاف أنك إذا قلت: (أجدِرْ بأن يقوم زيد)، ثمّ حذفت (أنْ) كان الموضع إمّا جرًّا أو رفعًا، إذا قلنا بأنّ المجرور بعد (أفعل) في التعجب فاعل، وهو قول الجمهور، ولا يقول أحد ممن يقول بالفاعلية: إن الموضع نصب".

● مصادره:

ردّد ابن هشام أسماءً لبعض العلماء الذين نَقل عنهم، فمنهم من سمّى معه كتابَه، ومنهم من لم يُسمِّه: فقد نقل ثلاثةَ نقولٍ عن أبي علي الفارسي، وسمّى في أحدها كتابه (التكملة)، وبيّن أن كلامًا لابن عصفور في (المقرّب) إنما هو منقول عن (التكملة) وراجعٌ إليه. ونقل عن النووي في ثلاثة مواضع، وصرّح بكتابه (الأذكار) في أحدها، ونقل عن السهيلي وعن كتابه: (الروض الأنف)، وعن الواحدي وسمّى كتابَه (البسيط) وعيّنَ لنا الموضعَ في أوّله، وعن ابن الحاجب وكتابه الأمالي، والقاضي عياض وكتابه: (بغية الرائد)، وعن ابن عصفور، وصرّح باسم كتابه: (المقرّب)، ودقّق وفرّق بين ما ورد في نسختين منه: قديمة وجديدة.

وفي مواضع أخرى اكتفى بنقل أقوالٍ لعلماء، ولم يصرح بمكان المنقول عنهم، كابن جني مرتين، وابن درستويه، والنحاس والزبيدي والكسائي وبهاء الدين بن النحاس و الجوهري، وأبي حيان الذي غَمَزَ صنيعَه، حيث قال: إنه في حدّ النحو في الاصطلاح قد نقل ستةَ حدود، أطال فيها، ولم يشرحها.

هل هذا الشرح كتاب مستقل؟

هناك ما يوحي أن ابن هشام أراده مصنَّفًا مستقلاًّ، وهناك ما يوحي أنه أراد به الشروعَ في شرح التسهيل كاملاً، فهما واردان متناقضان.

يؤيّد الأولَ الأمورُ الستةُ الآتية، التي لا يَقوى بعضُها، بل يُستأنس به:

١ – أنه صدّره بقوله: (شرح خطبة التسهيل)، ولو كان يريد شرحَ التسهيل لقال: (شرح كتاب التسهيل)، كما صنع غيرُه، بل إن بعضهم أهمل

الخطبةَ، فلم يشرحها، كما سيأتي.

٢- أنه قال عن شرح الخطبة: (وهو ما أغفله أبو حيان)، فكأنه يلمّح أنه سيتمّم نقصَ عملِ أبي حيان فحسب، وهو شرح الخطبة دون بقية الكتاب.

ويؤيّد هذا أنّ إحدى نسخ هذا الشرح – وهي المحفوظة بخزانة ابن يوسف بمراكش، ورقمها: (٤٩٦) – أنها قد وُضعت في المجموع الذي جاءت فيه قبل السِّفر الأول من شرح أبي حيان: (التذييل والتكميل)، وهو الذي عناه ابنُ هشام، بل إنه قد كُتب في آخر صفحة من صفحات هذه النسخة من الخطبة عنوان التذييل وفهارسُ له.

٣- أنه في نسخه الثلاث التي لا أعرف أنه يوجد غيرُها قد وُجد مستقلاً مقتصرًا على الخطبة، واقتُصر في تسميته عليها.

٤- أنه قد ختمها بالصلاة والسلام على رسوله، شأنَ من قد فرغ من عمله، ولو أنه أراد شرحَ الكتاب كلّه لما فعل ذلك، لأن المقدمة بمنزلة أحد أبواب الكتاب، ويُحتمَل أنّ ذلك صنيعُ النسّاخ.

٥- أنه ختمها أيضًا بما يوحي بانتهاء مراده، وبلوغه مقصدَه، إذ قال:" وقد أتيتُ على مـــا اشتملتْ عليه هذه الخطبة البديعة من لفظ رائق، ومعنى فائق، ونظمٍ مؤتلف متناسق" مع أنه أعقبه مباشرة بما هو صريحٌ في ضده، كما سترى.

٦- أن الاقتصار على شرح الخطبة دون بقية الكتاب عملٌ مألوفٌ للعلماء، ولا سيّما في الكتب ذات الشأن، أو التي أُهملَ شرحُ خطبتها[1]. وسترى أنّ أهم شروح التسهيل قد أهملت شرحَ خطبته، كشرح ابن مالك

(١) كمثل الإتحاف في شرح خطبة الكشاف للعمادي، وشرح خطبة القاموس، وشرح خطبة التلويح، وشرح خطبة مختصر خليل في الفقه المالكي، وشرح خطبة المواقف للكافيجي، وشرح خطبة المطول من شروح البلاغة على التلخيص، وشرح خطبة نهج البلاغة، وغير ذلك.

نفسه وأبي حيان والمرادي وابن عقيل.

وأمّا ما يؤيّد أنه أراد الشروع في شرح الكتاب كلّه فهو صريحُ قوله، إذ أشار في هذه الخطبة إلى ذلك مرتين، أولاهما: عند ذكر خلاف الخليل وسيبويه في محل (أن) و(أنّ) بعد حذف الجار، فإنه قال: (وسيُشرَح في موضعه إن شاء الله)، وثانيتهما: أنه قال في ختام شرح الخطبة: "وهذا حين الشروع في تفسير كلامه في المسائل النحوية ومقدماتها".

والذي يظهر لي أنه ربما أراد أن يصنف شرحًا للتسهيل كاملاً، ثم لم يكمله، بعد أن فرغ من شرح الخطبة، اكتفاءً بشرحٍ له آخر، أو لغير ذلك من الأسباب، فبقي الكتاب وتُدُوول مصنَّفًا مستقلاً، ولعل هذا ما أراده المترجمون من أنّ له شرحًا على التسهيل، لم يكمِلْه، وقال بعضهم: إنه لم يبيّضْه. وقد سبق الإشارة إلى ذلك في ترجمته.

- توثيق نسبة الشرح لابن هشام:

لا أجد ريبًا في أن هذا الذي بين يَدَيّ ويدَيكَ عَمَلٌ هِشاميٌّ صحيح صريح؛ وأستندُ في ذلك على الأدلة الآتية:

١- ذكرُ عنوانه واسم مؤلفه صريحًا ظاهرًا على ثلاث النسخ للمخطوط التي لا أعرف أنه يوجد غيرُها.

٢- ليس في المخطوط سببٌ موضوعي أو تاريخي ينافي نسبتَه إلى ابن هشام أو يُشكل عليها.

٣- موافقته الظاهرةُ لأسلوب ابن هشام، واشتمالُه على تحقيقات واختيارات قوية تليق به؛ ولا تكاد يخفى على عين الناظر فيه روحُ ابن هشام ونفَسُه.

٤- تضمّنه بعض الآراء المشهورة عن ابن هشام في كتبه الأخرى، كتقريره أن اللام المقوّية لها منْزلة بين منْزلتين: الزيادة والتعدية، وهو رأي اشتُهر عنه، وتحقيقٌ انفرد به فيما أعلم؛ فلم أجده لغيره ممّن سبقه، قال في هذا الشرح:

"واللام المقوية بما يظهر لي لها منزلة بين منزلتين: الزيادة والتعدية، فلا هي كالمعدية المحضة؛ لأنّ ما قبلها يصل بنفسه، ولا كالزيادة المحضة؛ لأنها إنما دخلت بعد تخيّل وهَن العامل، وأنه صار كالقاصر". وستجد هذا الرأي نفسَه له، وفيه بعض حروفه، في كتابين من كتبه، هما المغني وأوضح المسالك.[1]. وقرّر أن إعراب (أجمعين) حالاً ضعيفٌ؛ لأنها معرفة بنية الإضافة، وهو ما قد قرّره وعلّله بمثله في شرح القطر، وفيه أيضا موافقتُه لرأيه في وجه تعريفها، وهو نية الإضافة، لا العلميةُ. وأورد في الجملة المحكية بالقول مذهبين، ونقلهما عن ابن الحاجب، وقد فعل مثلَ ذلك أيضا في المغني. وإن اختلف الترجيح.

ومثله رأيه في نصب (أفعل) التفضيل للمفعول به ونقله عن الفارسي.

كما أنه قد نقل هاهنا قولاً عن ابن جني، و قد نقله أيضا عنه في المغني.

٥- ورود نقولٍ عن هذا الشرح لعلماء متأخرين يصرّحون بنسبتها لابن هشام، ثمّ وجدهّا هنا صريحة، أو تكاد، منها: ما جاء في نتائج التحصيل للدلائي[2]، بعد أن أورد إشكالاً: "وقد كنت أستشكل بعض هذا وأمليه، وأذاكر به وألقيه، وقد تنبه إلى بعض ذلك ابنُ هشام فيما كتب به إليّ... أبو محمد عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي جوابًا عن بعض ما نجمت أصوله واستعجمت فصوله، بما نصٌّ ابن هشام فيه: (وهاهنا نظران...) إلى آخر ما نقله عنه، وهو حوالي عشرين سطرًا في مواضع منفصلة، كلها تجدها في هذا الشرح.

كما نقل عنه ابنُ غازي المكناسي في شرحه للألفية[3] ما يقارب عشرةَ أسطر، في تعريف علم النحو، مع تصرُّف يسير، صرّح بنقلها عن ابن هشام وعن كتابه: شرح خطبة التسهيل.

---

(١) توثيق ذلك ونقل نصّه مُسطرٌ في الحاشية عند وروده في النصّ المحقق، فليراجعْ هناك.

(٢) ١/١١١-١١٢.

(٣) وهو المعروف ب(إتحاف ذوي الاستحقاق ١/١٥٣-١٥٤) وستري تعيين موضع النقل في موضعه من هذا الشرح.

- نسخ الشرح:

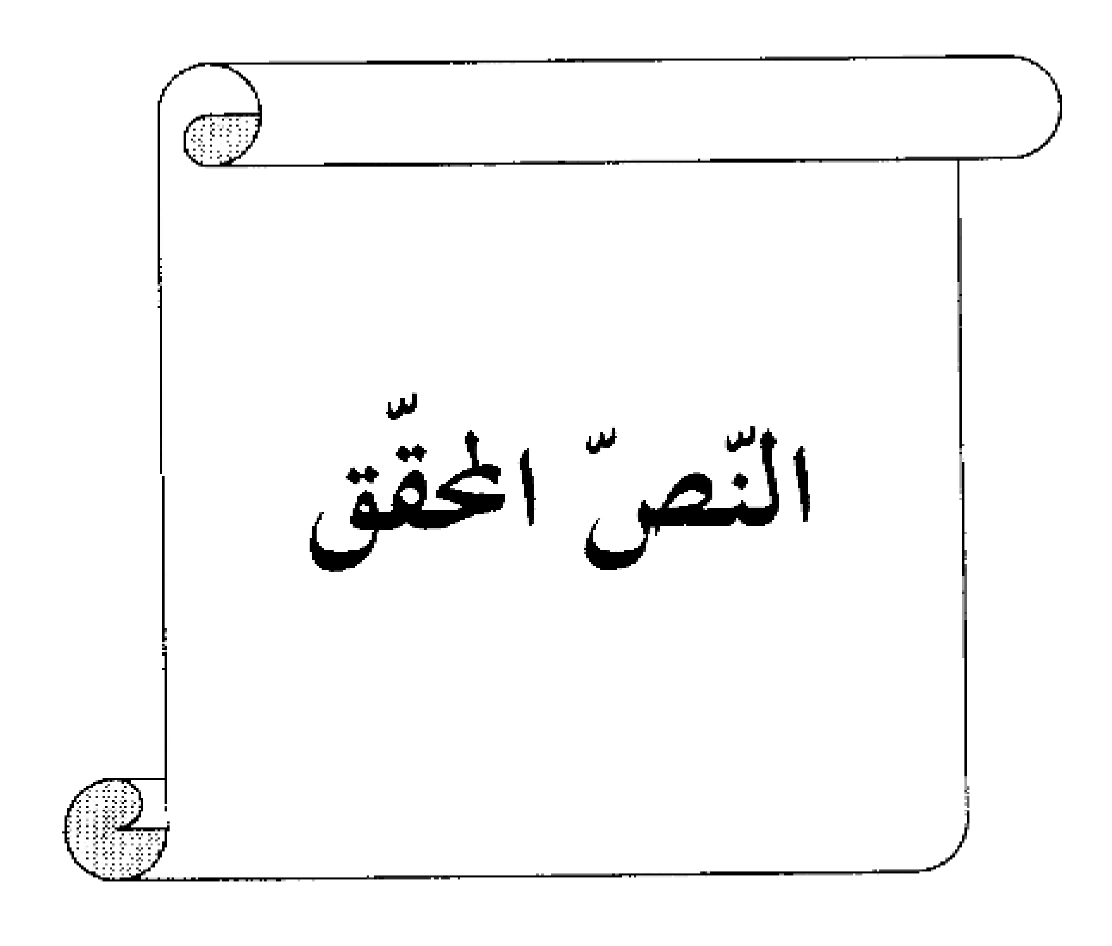
اعتمدت على نسختين: الأولى: برقم ٧/٤٨١ بخط مغربي، وفيها أثر أرضة، وجعلتُها الأصل؛ لأنها أظهر من أختها، ورمزت لها ب: (أ). وناسخها: عبد الله ابن إبراهيم بن أحمد الشاطبي، وعليها تملّكه، وانتقل ملكها إلى الحسن بن علي الهلالي، الذي أوقفها على طلبة مراكش.

وتقع في سبع صفحات سمان، ممتلئات بالأسطر وبالكلمات، ففي كل صفحة اثنان وثلاثون سطرًا، في كلّ سطرٍ ثماني عشرة كلمة تقريبا. ومقاسها: ٢٧٥×٢٠٠.

الثانية: رقمها ١/٤٩٦، بخط مغربي أيضًا، لكنه قديم جدًّا، صعب القراءة في بعض المواضع، وفيها أثر الأرضة، ورمزت لها ب: (ب). في خمس صفحات، في كل صفحة ثمانية وثلاثون سطرًا، في كل سطر عشرون كلمة تقريبا. وكلتا النسختين مراجَعة، فيها أثر التصحيح في هوامشها.

وهناك نسخة ثالثة لم أستطع الاطلاع عليها –رغم ما بذلته من جهد حثيث– في المكتبة الحمزاوية بالرشيدية في المغرب، رقمها: ٥٢٣.

❋ ❋ ❋



النّصّ المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد، و[على][1] صحبه، [وسلّم تسليما][2].

قال الشيخ [العالم][3] العلاّمة [الفاضل][4] جمالُ الدين [أبو محمد][5] عبدُ الله ابنُ هشام الأنصاري، [رحمه الله تعالى، ورضي عنه][6]: شرحُ خُطبةِ التسهيل، [7] وهو ما[8] أغفلَه أبو حيان[9] –رحمه الله تعالى– بمَنّه وجُودِه وكَرَمِه[10].

(حامدًا): حالٌ من فاعل: (قال) إن كان مذكورًا[11]، أو مقدّرًا[12] بعد

(١) سقطت من: (أ).

(٢) سقطت من: (أ).

(٣) سقطت من: (أ).

(٤) سقطت من: (ب).

(٥) سقطت من: (ب).

(٦) في (ب): رضي الله عنه.

(٧) أي: هذا شرح خطبة التسهيل.

(٨) في (أ): مما

(٩) هو محمد بن يوسف بن علي النفزي البربري، (٦٥٤-٧٤٥هـ)، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه، تلقى عن مشايخ لا يحصون، منهم: الأبذي وابن الضائع وابن النحاس والرضي والشاطبي، أشهر مؤلفاته: البحر المحيط والتذييل والتكميل.(بغية الوعاة ١/٢٨٠-٢٨٥).

(١٠) وأهمل شرحَها أيضا كثيرٌ من شراح التسهيل، كابن مالك نفسه، والمرادي، وابن عقيل في (المساعد)، والشيخ خالد الأزهري في (موصل النبيل إلى نحو التسهيل)، والموجودُ من شرح التنسي يبدأ بإعراب الصحيح الآخر.

(١١) في (ب): مذكور.

(١٢) يعني الفعل (قال)، يدلّ على ذلك قولُه الآتي بعد قليل. والفعل (قال) مذكور في بعض =

الأول[1]، فالجملةُ من[2] قوله فيما بعدُ: (هذا كتابٌ)[3]في موضع نصبٍ بالقول الملفوظ أو المقدّر، وعلى الثاني[4] تحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون موضعُها نصبًا[5] بقولٍ مقدّرٍ. والثاني: أن تكون[6] لا موضعَ لها، على أنها مستأنفةٌ، وهو أحسنُ[7].

= النسخ بعد التسمية مسندًا إلى ابن مالك، وبعده قوله: (حامدًا لله)، (انظر: تعليق الفرائد ٣٨/١، وهداية السبيل ٢٠١، ونتائج التحصيل١/١١٢). قال الدماميني: وكأنه –والله أعلم- من تصرّف النساخ. ولو قيل: إنه لا يتعيّن كون العامل المقدّر هو الفعل (قال) صحّ ذلك وقويَ، كأن يقدّر: (أبدأ) مثلا. ويدل على ذلك تأويل بعض العلماء، وستأتي الإشارة إليه، وتأويله هو أيضا، وسيأتي في النظرين الآتيين.

(١) يريد: بعد الحال الأول، وهو الجار والمجرور: (بسم الله الرحمن الرحيم). وإعراب البسملة حالا أو متعلقةً بالحال مذكور في هذه الكلمة عينها من هذه الخطبة في: تعليق الفرائد للدماميني ١/ ٣٧، وقال عن (حامدًا): إنها حالٌ بعد حال، ترك المصنفُ عطفَها على الأولى إشعارا بالقصد إلى التسوية بين التسمية والحمد في جعل كلٍّ منهما مبتدأً به. وهذا الإعراب أيضا في: نتائج التحصيل للدلائي ١٠٢/١، ١٠٧-١٠٨. وقال – نقلا عن غيره-: إن المجرور في محل نصب متعلق بحال محذوفة اعتمادا على وضوح المقام، معمولة لفعل متأخر. وإنما قوي إعراب البسملة هنا على الحالية مراعاة لقوله بعدُ: (حامدًا). والتأويل: أبتدئ الكتاب متبركا باسم الله وحامدًا لله. (تعليق الفرائد ٣٧/١). ويرى عبد القادر المكي في (حامدا) أنه حال من فاعل ما تتعلق به (بسم الله): سواء أكان اسما أم فعلا. (هداية السبيل ٢٠)

(٢) في(أ): في.

(٣) كأنها في النسختين كلتيهما: هذا الباب، وأثبتُّ الموافق لمتن (التسهيل).

(٤) وهو كون الفعل (قال) مقدّرًا لا ملفوظًا به، فلا يقوى حينئذٍ تسلّطُه على ما بعده، بخلاف الملفوظ به.

(٥) في (أ): نصب.

(٦) في (ب): يكون.

(٧) وسيعود إلى إعراب هذه الجملة مرة أخرى، ويزيده عمًّا قريب.

وهاهنا نظران: الأول: أنّ قول القائل: أقول: (هذا كتابٌ) في حالة كوني حامدًا، أو أبدأ باسم الله في حالة[1] كوني حامدًا – ليس بإنشاء للحمد، كما أنه[2] إذا قال قائلٌ: (أفعلُ كذا مُبسملاً) لم يكن مبسملاً، ما لم يَلْفظْ بالبسملة، وإذا بَطَل كونُه إنشاءً بَقي أن يكون إخبارًا بأنه قال ذلك حامدًا، أو ابتدأ به حامدًا. ولا تظهر فائدةٌ في الإخبار بذلك، وإنّما المطلوب إنشاءُ الحمدِ في ابتداء الفعل.

الثاني: أنه حالةَ قوله لفظًا غيرَ الحمد أو ابتدائه به[3] لا يكون حامدًا؛ إذ[4] الحمدُ قولٌ، وهو في حالة قولِ شيءٍ لا يكون قائلاً غيرَه.

ولا يقال: يَصحّ ذلك على أن يكونَ قائلاً لشيءٍ غيرِ الحمدِ بلفظه، وحامدًا بقلبه؛ لأنّا نقول بأنّ[5] الذي يكون في القلْب إنّما هو الشُّكرُ لا الحمدُ.

وذكَر بعضُهم أنّ الحمدَ يُوضع [موضعَ][6] الشكرِ، [7] فإن صَحّ ذلك

---

(١) في (أ): حال. وكلاهما صحيح؛ لأنّ (الحال) تذكّر وتؤنّث، واخترت التأنيثَ ليقابل ما سبق من تأنيثها، وما سيأتي.

(٢) في(أ): كأنه.

(٣) أي: وفي حالة ابتدائه بغير الحمد.

(٤) يُحتمل في النسختين أنها: (أو). ولها وجهٌ بعيد، وما أثبتّه هو الأظهر، وهو الموافق لما نقله أحد شيوخ الدلائي عن ابن هشام في الموضع نفسه، في نتائج التحصيل ١/١١١.

(٥) كذا في النسختين، والأفصح الأشهر: إنه. واستعمال المؤلف – رحمه الله – دارجٌ في كتب العلماء. وسيتكرر في هذا الشرح.

(٦) ساقط من (أ).

(٧) نصّ على ذلك كثير من العلماء، فقالوا: إن أحدهما يوضع موضع الآخر لتقارب معنييهما، وأن الشكر لغةً هو الحمد عرفا، ويُنسب لجعفر الصادق، ونقل ابن منظور عن اللحياني أنه لا يفرّق بينهما (اللسان: حمد) وهو رأي الطبري (جامع البيان ١/١٣٨) والقرطبي، وعزاه للمبرد (الجامع لأحكام القرآن ١/١٣٣) وذكر ابن النحاس الحلبي خلافا، وذكر قول من لم يفرّق، وقال: إنّ الزمخشري في مفصله والحريري في مقاماته استعملا الحمد في موضع =

صحّ هذا الجوابُ.

ولك أن تجيب عن الأول بأنّ فائدة الإعلام أنّ[1] أخذَه في هذا الكتاب كان [على][2] الوجه المشروع؛ ترغيبًا لذوي الدّراية[3] في النظر[4] في موقعه[5] واعتقاد حُصول المآرِبِ منه، إذا[6] كان ما يَشرَع فيه على الوجه الشرعيِّ خليقًا بالنُّجْحِ.

وعن الثاني[7] أنّه نزّل الأمرين الواقعَ[8] أحدُهما عقِبَ[9] الآخر منزلة

= الشكر.(شرح المقرب١/ب)، وراجع: تفسير ابن كثير١/٢٢ شرح المفصّل لابن يعيش ٤/١، ومقدمة شرح الكوكب المنير١/٢٤، التعريفات ١٤١، والتصريح ١/٩٦-٩٨ وقد يصلح للاحتجاج لذلك قول النبي ﷺ: «الحمد لله رأس الشكر، فمن لم يحمد الله لم يشكره». رواه عبد الرزاق في المصنف١٠/٤٢٤، والبيهقي في الآداب ٤٥٩. وأكثرُ العلماء على التفريق بينهما.

(١) في (ب): بأن. وهو الموافق لما نقله أحد شيوخ الدلائي عن ابن هشام، كما في نتائج التحصيل ١/١١١. وما أثبتّه عن (أ) هو الأظهر في المعنى؛ ليكون المصدر المؤوّل من (أنّ) وما بعدها هو خبر (أنّ) من قوله: (بأنّ فائدة الإعلام...)، وقد يقوى إثبات (بأنّ) لو كان الذي قبلها: (بأنّ فائدته...)، ولم أجد ذلك في النسختين ولا في النقل الذي في نتائج التحصيل.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (ب) كلمة أخرى غير ظاهرة. كأنها (الرئاسة). وما أثبتّه عن (أ) موافق لنقل أحد شيوخ الدلائي عن ابن هشام المشار إليه قريبا.

(٤) في نتائج التحصيل: (والنظر). وما هنا عن النسختين أظهر منه.

(٥) في نتائج التحصيل: (موضوعه). وكلاهما وارد.

(٦) في نتائج التحصيل١/١١١: (إذ)، وهو صحيح أيضًا، بل لعله الأظهر.

(٧) أي: وأجيبَ عن الإشكال الثاني.

(٨) غير ظاهرة في النسختين. وهي ظاهرة في نتائج التحصيل ١/١١٢.

(٩) في (ب): عقيب.

المصطحبَين. وإذا كان أبو الفتح[1] قد أجاز في (إذْ[2]) من قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[3] أن يكون بدلاً من قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ بدلَ الشيءِ من الشيء؛ لتقارُب ما بين الزّمانين[4]، فهذا أجدَرُ[5].

ولو ذَكر المؤلفُ صيغةً من صيغ إنشاء الحمد[6] لكان أولى.

وأتمُّ صيغةٍ وأحقّ[7] ما[8] بمُعجزِ البَيان، ما افتَتح اللهُ به– سبحانه– تعليمًا

---

(١) ابن جني، وهو: عثمان بن جني الموصلي النحوي الأزدي بالولاء (٣٠٢-٣٩٢هـ)، لازم أبا علي الفارسي أربعين عاما، قيل: ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، ولا سيما في علم الإعراب، له مصنفات كثيرة، أشهرها: الخصائص وسر الصناعة والمنصف والمحتسب واللمع. (نزهة الألباء ٢٤٦، البغية ١٣٢/٢).

(٢) في (ب): اذا.

(٣) " إلاّ تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا" ٤٠ التوبة.

(٤) رأيه وتعليله في المحتسب ٢٩١/١. ونقله عنه ابن هشام أيضا في المغني ٨٤/١. وليس في كلام ابن جني التصريح بأنه من بدل الشيء من الشيء، بل قال: "فإن قلت: فكيف يبدَل منه وليس هو هو، ولا هو أيضا بعضه، ولا هو أيضا من بدل الاشتمال، ومعاذ الله أن يكون من بدل الغلط؟ قيل: إذا تقارب الزمانان وُضع أحدهما موضع صاحبه...". وتجد هذا الإعراب غيرَ معزو ولا معلّلٍ في الكشاف٢٧٢/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٠/١. وإملاء ما منّ به الرحمن١٥/٢، والبحر المحيط ٤٣/٥؛ والدر المصون٤٦٥/٣. وصرّح الأنباري غيرَ ناقلٍ عن ابن جني أنه من بدل الاشتمال.

(٥) وذكر الدماميني جوابا آخر عن هذا الإشكال، وهو أنه جعل (حامدا) حالا مؤكدة لعاملها المقدر، أي: أحمد حامدا لله، أو مفعولا مطلقا، جاء على وزن (فاعل)، فالقول هو مجموع المقدر والمذكور من قوله: أحمد حامدا لله... إلى آخر الكلام. (تعليق الفرائد ٣٩/١-٤٠).

(٦) في (ب): المدح.

(٧) في (ب): واحذ

(٨) في (أ): مما.

لنا كيف نحمَدُه[1]؛ وذلك لاشتمالها على النُّكَت[2] [العجيبة][3] البديعة المطلوبة، كالاستغراق المستفادِ[ص: ٢] [من (أل)][4]، والثُّبوتَ المستفادَ من كون الجملة اسميةً، والاشتمالِ[5] على نسبة الحمدِ إليه– سبحانه– غيرَ مقيَّدٍ بزمان، ولا بفاعلٍ، وعلى الاستحقاق المستفادِ من اللام، مع ما فيها من الأدب باستصغار الحامدِ نفسَه أن يُصرّح بنسبة الحمدِ إليه. وقد رام قومٌ من الفصحاء الإغرابَ[6]، فأتَوا بعبارات تَقصُر عنها بدرجات، كقول الزمخشري جار الله[7]: (اللهَ[8] أحمَدُ)[9]، وقولِ الحريري[10]: (اللهمّ إنّا نحمَدُكَ)[11]، فاعتبرْهما[12] وما

(١) يريد قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾.

(٢) كأنها في (أ): النكه.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (أ): ولاشتماله.

(٦) في (ب): الاعراب.

(٧) أبي القاسم، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي (٤٩٧-٥٣٨هـ)، إمام في اللغة والنحو والبيان بالاتفاق، من مشايخه: اليابري وأبو منصور الحارثي وابن المظفر النيسابوري، وأشهر مصنفاته: الكشاف والمفصل وأساس البلاغة. (نزهة الألباء ٢٩٠-٢٩٢، البلغة ٢٢٠-٢٢١، البغية٢/٢٧٩-٢٨٠).

(٨) في (أ): اليه.

(٩) صَدّر بها كتابَه (المفصّل).

(١٠) أبي محمد، القاسم بن علي بن محمد الحريري (٤٤٦-٥١٦هـ)، أديب بارع ولغوي ونحوي، صنّف المقامات، وهي أشهر أعماله، ونظّم ملحة الإعراب وشرَحها، وله: درة الغواص فيما تلحن فيه الخواص. (نزهة الألباء ٢٧٨-٢٨١، البغية ٢/٢٥٧-٢٥٩).

(١١) صدّر به مقدمة مقاماته المشهورة.

(١٢) في (أ): فاعتبرها. والمراد: انظر فيهما متأمّلا، وقارِنهما، وقِسْهما بغيرهما. وهي لفظة =

أشبهَهُما بما[1] ذكَرْنا.

(لله) اللامُ مقوِّيةٌ لـ(حامد) الضعيفة لكونه[2] فرعًا في العمل، ومثْلُه:[3] ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾[4]. واللامُ المقوِّيةُ بما[5] يظهَرُ لي لها منْزلةٌ بين منْزلتين: الزيادة والتعديةَ، فلا هي كالمعدِّية المحضَة؛ لأنّ ما قبلها يَصِل بنفسه، ولا كالزيادة[6] المحضَة؛ لأنها إنما دخلَتْ بعد تخيُّلِ وَهَنِ[7] العاملِ، وأنه صار كالقاصرِ. فالفَرْقُ بين مراتبِ الأشياء.

[(رَبِّ)[8]: إنْ قُدِّر صفةً مشبَّهةً، كـ(شَهْم) و(ضَخْم)][9]، فهو نعتُ مدحٍ، لا نعتُ إيضاحٍ؛ لعَدم الشَّركة[10] البتةَ في الاسم الأعظم، وإن قُدِّر مصدرًا لـ(رَبّه)، مثل: (شَدَّه شَدًّا) و(تَمَّ الحديثُ تَمًّا) فهو إمّا صفةٌ على المبالغة،

= شائعة في ألفاظ المتقدمين، انظرها في مثل استعمال ابن هشام عند سيبويه في الكتاب ١/١٠٣-١٠٤. والمبرد في المقتضب ١/١٠١، ١١٠، ١٢١، ١٧٠، ٤/٣٠٢. وابن السراج في الأصول ١/٣٢٨.

(١) في (أ): وما.

(٢) كذا بالتذكير في النسختين، ولعله راعى الحديثَ عن اسم الفاعل.

(٣) كذا بالتذكير في النسختين، ولعله راعى الحديثَ عن اسم الفاعل.

(٤) "وآمنوا بما أنزلت...." البقرة ٤١. واستشهاد المؤلف أيضا في النساء ٤٧.

(٥) كذا في النسختين، والمشهور في نحو هذا: (فيما).

(٦) كذا في النسختين. والأظهر: كالزائدة. وكلاهما صحيح.

(٧) غير ظاهرة في (أ)، وكأنها في (ب): وهو. وأثبتُ أقربَ شيء إليها في الرسم والمعنى. قال في المغني عن اللام المقوية: التحقيق أنها ليست زائدة محضة، بل لما تخيَّل في العامل من الضعف الذي نزّل منزلة القاصر، ولا معدِّية محضة؛ لاطراد صحة إسقاطها، فلها منْزلة بين المنْزلتين. (المغني ٢/٤٤٠). وله كلام بمعناه في أوضح المسالك ٣/٣٢.

(٨) من قوله: (رب العالمين).

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) في (أ): شركة.

كـ(رجلٌ عَدْلٌ)، وإمّا بدلٌ، ولا يَحسُن الإبدالُ[١] على الأول؛ لضَعف إبدال[٢] المشتق[٣].

(و[أ][٤] مصلّيًا) عطفًا[٥] على الحال، أو جامعًا بين الحمد والصلاة.

وفـاتَه أن يقول: (ومسلّمًا)، فقـد قـال النووي[٦] – رحمـه الله –: نصّ العلماء[٧]، أو مَـنْ[٨] نصّ منهم عـلى كـراهة[٩] إفـرادِ الصلاةِ عن

(١) في (ب): البدل.

(٢) في(أ): الابدال.

(٣) اشترطوا في النعت أن يكون مشتقًا أو بمنزلته، وفي عطف البيان أن يكون جامدًا (المغني ٥٧٠/٢) وهذا مشتهر في كتب النحو. والبدل مثل عطف البيان في ذلك. وذكر الرضي أن الأغلب في البدل أن يكون جامدًا، فإن لم يكن جامدًا قُدِّر الموصوفُ قبله. (شرح الكافية ق ١/ ١٠٧٧/٢).

(٤) سقطت من (أ).

(٥) في (ب): عطف. وأثبتها بالنصب مناسبة للكلمة المعربة، ولقوله بعدُ: (جامعا) بالنصب.

(٦) أبو زكريا، يحيى بن شرف النووي الحزامي (٦٣١-٦٧٦هـ)، تلمذ على الكمال المغربي وابن نوح والإربلي وابن مالك النحوي، ومن تلاميذه ابن كثير الأب والحافظ المزي، اشتهر في علم الحديث، من أهم كتبه: شرح صحيح مسلم، والمنهاج في الفقه والأربعين النووية. (طبقات الشافعية ٣٩٥/٨-٣٩٧، شذرات الذهب ٣٥٤/٥-٣٥٦).

(٧) وضعت هنا إشارة وتعليق في الهامش، هذا نصّه: " هذا يرد على الشيخ في الألفية أيضا (يريد ابن مالك فقد اكتفى بالصلاة دون السلام في قوله في الألفية:

مصليا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشرفا)

ثم أردف: " وقد يقال: لا يلزمه ما اعترضه الشيخ ابن هشام؛ لما يوقف عليه في (مسالك الحنفا) للإمام القسطلاني، فانظره تفد" ا.هـ. يريد: جواز إفراد الصلاة عن السلام، كما سيأتي توثيقُه من كلام ابن هشام، والإحالةُ إلى هذا الكتاب.

(٨) في (أ): هذا، وتحتمل في (ب) أن تكون: (هو). وأثبت الموافق لما نقله ابن الجزري عن النووي؛ فهو يكاد يطابق نقل ابن هشام. (راجعه منقولا عنه في: مسالك الحنفا ١٥٧).

(٩) في (أ): كراهيه. وأثبتّ الموافق لنصّ النووي.

التسليم[1].

(خاتم النبيين)[2]: صفةُ مدحٍ أيضًا، لا صفةُ تخصيصٍ؛ لاندفاع [الاشترك][3] عن الموصوف، بقرينة الذّكر في هذا المقام الخاص.

وهذه الصفةُ قد يُستشهد بها ويُرجَّح[4] كونُ (ربّ العالمين) صفةً، لا بدلاً؛ لتوازي القرينتين تَوازِيًا أتمّ[5]، وهذا [قد][6] يحتاج إلى ثبوت كونِ مثلِ هذا الاعتبار مراعًى عند أهل اللسان ومقصودًا[7] لهم، وهو متعذّر.

(آله)[8] أجاز الجمهورُ الصلاةَ على غير الأنبياء تبعًا[9]، وإضافةَ (آل) إلى

---

(١) في شرحه صحيح مسلم ٤٤/١، وعبارته: "وقد نصّ العلماء –رضي الله عنهم– على كراهة الاقتصار على الصلاة من غير تسليم". وانظر (الأذكار) له أيضا: ٢٠٨. وعقّب ابنُ الجزري على كلام النووي: "لا أعلم أحدًا نصّ على ذلك من العلماء ولا من غيرهم" (نقلا عنه في: مسالك الحنفا ١٥٧). وفي المسألة خلاف بين العلماء والأكثر على جوازه؛ لورود بعض الأحاديث به. وراجع للمسألة كتاب: القول البديع للسخاوي ٣٥، ومسالك الحنفا ١٥٦-١٥٧.

(٢) مكانها فارغ في (أ). وجاء في بعض نسخ التسهيل: (سيد المرسلين)، وهي التي اعتمدها محقق التسهيل. وأشار إلى أنه في بعض النسخ: (خاتم النبيين). وأشار إلى ذلك أيضا المكي في هداية السبيل ٢٧.

(٣) مكانها فارغ في(أ).

(٤) في (ب): قد يتسد بها من ترجيح.

(٥) في (ب): لتتوازى القريتتان توازيا أتمّ. يريد اتحادَ إعراب التابع في الجملتين، وأنه قد يكون مرجّح ذلك أنّ المتكلم إنما أراد بالتابع في الجملتين معنى واحدًا، وهو الوصف لا البيانُ.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) مكانها كلمة غير ظاهرة في (ب).

(٨) من قوله: (وعلى آله). وفي (أ): عاده.

(٩) حكى ابن كثير الإجماعَ عليه في تفسيره ٥٢٤/٣، ومذهبُ الجمهور أن غير الأنبياء لا يصلّى عليهم ابتداء، ونقل النووي عن بعض أصحابه أنه حرام، وعن أكثرهم أنه مكروه =

الضمير[١]، ومنَع الثانيَ ابنُ النحاس[٢] والزُّبيديُّ[٣] والكسائيُّ،[٤] وهم محجوجون بنحو قولِ أبي طالب[٥]:

= كراهة تنزيه، ومذهب كثير منهم أنه خلاف الأولى، وليس مكروها، قال: والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه شعار أهل البدع. (الأذكار ٢٠٩). وراجع لبحث المسألة: القول البديع للسخاوي ٦٢-٦٥.(ففيه التفصيل)، والصلاة على النبي للقاضي عياض ٦٠، ٦٥.

(١) يراجع لذلك: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣، توضيح المقاصد ٨/١-٩، الهمع ٢٨٦/٤، الأشموني ١٣/١. والمراجعُ الآتية في توثيق قول المخالفين.

(٢) هو أبوجعفر، نصّ على ذلك الزبيدي في (لحن العوام ١٤) وابن السيد في الاقتضاب٣٤/١. والسهيلي في الروض الأنف ٢٦٧/١، قال: ذكر ذلك في خاتمة كتابه الكافي.(وهذا كتاب مفقود، فيما أعلم). وهو: أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار، ويعرف بالمرادي والنحاس (٣٣٨هـ) درس على الأخفش الأصغر والمبرد والزجاج، وصنّف إعراب القرآن ومعاني القرآن وغيرهما (نزهة الألباء ٢١٧-٢١٨، البغية ٣٦٢/١).

(٣) في لحن العوام: ١٤. وهو: محمد بن الحسن بن عبد الله الإشبيلي النحوي (... -٣٧٩هـ) واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، أخذ العربية عن أبي علي القالي، وتولى القضاء. صنف طبقات النحويين ومختصر العين والواضح في النحو وغيرها. (البلغة١٩٤، البغية ٨٤/١-٨٥).

(٤) قال ابن السيد: وأول من قال هذه المقالة الكسائي. (الاقتضاب ٣٤/١). ونسبته إلى هؤلاء الثلاثة في الروض الأنف ٧٠/١، وتوضيح المقاصد ٨/١-٩، وهداية السبيل ٢٨. والكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز، مولى بني أسد (١٨٩هـ) عالم أهل الكوفة وإمامهم غيرَ مدافَع، إليه ينتهون في علمهم، وعليه يعوّلون في رواياتهم، أخذ عن الرؤاسي ومعاذ الهراء والخليل، صنف معاني القرآن ومختصرا في النحو والقراءات، ولم يصل منها شيء. (مراتب النحويين ١٢٠-١٢١، طبقات النحويين واللغويين ١٢٧-١٣٠، ١٥٣).

(٥) كذا في النسختين، ولم أجده في ديوانه، ولا أحدًا عزاه إليه، والمعروف أنه لأبيه عبدِ =

وانصُرْ على آلِ الصَّليـــ ـــبِ وعابديه اليومَ آلَكْ[1]

(وصَحابَته[2]): الصَّحابة [و][3]الصُّحبة في الأصل مصدرا: (صَحِب)، ثم سُمّي بهما الأصحابُ.

(أجمعين): إمّــا توكيدٌ[4] للمتعاطفَين[5]، غــيرَ مسبوق بــ(كلّ)، وذلك قليلٌ عــلى رأي المؤلف[6]، وإمّــا حالٌ منهما، ونظيرُه في جــواز الوجهين:

= المطلب، قاله في الواقعة المشهورة، حين غزا أبرهةُ مكةَ، يريد هدم الكعبة. وأبو طالب هو عمّ النبي ﷺ، واسمه: عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم (... ـ ٣ ق.هـ)، وهو كافل النبي بعد جدّه ومربّيه ومناصره، حرص النبيﷺ على إسلامه، ولم يسلم، كان زعيم قريش ز (طبقات ابن سعد ٧٥/١، الخزانة ٧٥/٢-٧٦).

(١) البيت من مجزوء الكامل، وقبله:

لا يغلبنّ صليبُهم ومحالهم أبدا محالَكْ

وهو في الاقتضاب ٧٣/١، وأورد معه ستة شواهد أخرى، ونقل عن الدينوري أنها لغة قليلة(٣٧/١). وانظر: السيرة لابن هشام ٨٤/١، والروض الأنف ٢٦٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣ والمساعد ٣٤٧/٢.

(٢) في (ب): وصحابه. وذلك من قوله: (وعلى آله وصحابته). وفي بعض نسخ التسهيل: (وصحبه). وهي التي اعتمدها المحقق، وأشار إلى وجود (صحابته) في بعض النسخ.

(٣) لم تظهر في (ب).

(٤) في (أ): تويكدا.

(٥) في (أ): لمتعاطفه.

(٦) عبّر المؤلّف ابنُ مالك عن ذلك بصيغة التقليل، قال: "وقد يغنين عن (كل)". التسهيل ١٦٥، وشرحه ٢٩٤/٣، ونحوه في الكافية الشافية وشرحها ١١٦٩/٣، ١١٧٢. وابن هشام موافقُه على ذلك في أوضح المسالك٣٣٢/٣، وشرح القطر ٢٩٤، والجامع الصغير ١٩٠. والعزوُ إلى ابن مالك أنه يراه قليلاً في البحر المحيط٦/٣٣٠، وردّ فيه عليه زعمَه هذا. وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يؤكّد بـ(أجمعين) في الاختيار إلا إذا سُبقت بـ(كلّ)، (الهادي في الإعراب ١٢٣) وعزاه السيوطي إلى الجمهور، وخالفه. =

(وآتيهم[١] ثلاثتهم[٢])، والحالية ضعيفةٌ في القياس فيهما؛ لتعريف (أجمعين) بنيّة الإضافة[٣]، و(ثلاثتهم) بصريحها.

(هذا كتابٌ) قد خلا القولُ[٤] في موضعِ هذه الجملة، ونزيد[٥] هاهنا[٦] أنْ إذا قدّرناها معمولةً للقول، فهل هي من باب المفعولِ به، أو المفعولِ المطلق؟ قولان، نقلَهما ابنُ الحاجب[٧] في أماليه[٨].

= (الهمع٥/٢٠٢). والمشهور جوازُه وكثرته، ولا ينبغي الترددُ في ذلك؛فقد جاء التوكيد ب(أجمعين) مسبوقةً ب(كل) في موضعين، وغيرَ مسبوقة في أربعة وعشرين موضعًا. (دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٣ ٤/١٠–١٣).

(١) كأنها في (ب): وءاتيم.

(٢) على لغة الحجاز، وهي النصب على الحالية، وأما بنو تميم فيتبعونها ما قبلها، على التوكيد، (الكتاب١/٣٧٣–٣٧٤، المقتضب ٣/٢٣٩، الأصول ١/١٦٥، ٢/٢٢) وهو في كلامهم من باب المصدر الموضوع موضع الحال.

(٣) تقرير ضعف الحالية فيها لهذه العلة نفسها في شرح القطر ٢٩٤.وكون تعريفها بنية الإضافة هو أحد رأيين، وقد أخذ به ابن هشام أيضا في أوضح المسالك ٤/١٢٨. وعزي إلى سيبويه، واختاره السهيلي وابن مالك. والرأي الثاني: أنها معرفة بالعلمية، وهو رأي ابن الحاجب وأبي حيان. راجع الخلاف في: الهمع٣/١٦٨.

(٤) في (أ): ادخل. وذلك عند كلامه على: (حامدا).

(٥) في (أ): وتريد

(٦) في (أ): منها

(٧) أبو عمرو، عثمان بن أبي بكر الدويني الأسنائي المالكي (٥٧٠–٦٤٦هـ)، من أسرة كردية، عاش بمصر، وكان أبوه حاجبا لأحد الأمراء المماليك، اشتهر في علم الأصول والنحو، أشهر مؤلفاته النحوية: الكافية وشرح المفصل. (وفيات الأعيان ٢/٤١٣، البغية ٢/١٣٤–١٣٥).

(٨) ١/١٩١، وانظر: ١/٢٣٦. وعزا الأولَ للأكثرين، والثانيَ للمحققين، وصحّحه. وهما أيضًا في المغني٢/٤١٢، وعزا ابن هشام الأولَ للجمهور، وقال: هو الصواب. مخالفًا ظاهر =

وقد يرجِّح الثانيَ أنَّها نفسُ المقُول؛ فاسم[1] المفعول يُحمَل عليها غيرَ مقيَّد بالجار، ولا يَعنون بالمفعول المطلق إلا هذا[2]، وعلى هذا [ص٣] فيكون من المفعول المطلق النوعي[3].

والإشارةُ مثلُها في قول سيبويه[4]: (هذا باب علْمُ ما الكلمُ...)[5] وقولِ الموثّقين: (هذا ما أشهدَ[6] به الشُّهودُ[7] المُسَمَّونَ في هذا الكتاب)، ولم يَشْهَدوا بعدُ.

وتوجيه ذلك على أن يكون قد استُعمِل عاريًا عن معنى الإشارة، لِيُشار

= ترجيحه هنا، وسيأتي.

(١) عليها أثر طمس في (ب).

(٢) مراده: أنه هو الذي يَصدُق عليه أنه هو المفعول دون تقييد بأيٍّ من حروف الجرّ، فإذا قلت: (أكرمت زيدا محبةً أمسِ إكرامًا)، فـ(زيد) هو الذي فُعِل الفعلُ به، و(أمس) فُعِل الفعل فيه، و(محبةً) فُعِل الفعلُ لأجله؛ فكلها مقيّدة بحرف جرّ، وأمّا (الإكرام) فهو الذي فُعِل حقًّا، ولا نقيّده بشيء، وهذا هو المفعول الحقيقي، وهو المفعول المطلق. على أنّ ابن هشام في المغني٢/٤١٢ قد رجّح القول الآخر بشيء قريبٍ من هذا؛ راعى فيه صحةَ وصفه بأنه مفعولٌ من لفظ العامل، وراعى هنا أصلَ وقوع الفعل.

(٣) لأن الجملة المحكية دلّت على نوع خاص من القول. ذلك في أمالي ابن الحاجب ١/١٩١.

(٤) رُمز له في (ب): (سـ)، وهو أبو بشر، أو أبو الحسين، أو أبو عثمان عمرو بن عثمان ابن قنبر (... – ١٨١هـ) من موالي بني الحارث بن كعب، أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، ألّف كتابَه الذي سمّاه الناس قرآنَ النحو، وهو أقدم الكتب التي وصلت إلينا وأهمُّها، درس على الخليل ويونس وعيسى بن عمر وغيرهم، قيل: إنه مات عن نحو ثلاث وثلاثين سنة. (مراتب النحويين ١٠٦، أخبار النحويين ٦٤–٦٥، طبقات النحويين ٦٦–٧٢).

(٥) وهو أول عنوان وكلمة في كتاب سيبويه.

(٦) كذا في النسختين. ولها وجهٌ بعيد، أن تكون بالبناء للمجهول: (أُشهِدَ)، والظاهر المشهور: (شَهِدَ)، وهو الموافق لما في المصادر التي ناقشت المسألة، وسيأتي بعضُها.

(٧) في (أ): المشهودن.

به عند الحاجة، والفراغِ من[1] المشار إليه[2]. وإمّا على أنّ المشار إليه فيما قدَّره[3] في نفسه، وذلك حاضرٌ، [4] أو ما هو متوقعٌ قريبُ الحصولِ، فجعل ذلك كالكائن الحاضر تقريبًا لأمره، [5] كقولك: (هذا الشتاءُ مقبلٌ) و (هذا الخليفةُ قادمٌ).

وقد يُردّ الوجهُ الأولُ باستلزامه إعرابَ اسم الإشارة؛ لزوال المانع، وهو[6] تضمّنُ معنى الإشارة.[7] وقد يمنع القائلَ بذلك كونُ علة بناء الإشارة تضمُّنَ معنى حرفها المستحقِّ للوضع[8].

(١) في (أ): والفرض انه من. وما أثبته هو الصحيح والموافق لما في شرح السيرافي ١/٤٥، والنكت ١/١٠٠ وهداية السبيل٢٩.

(٢) انظر المصادر الثلاثة السابقة، وأورد هذا التأويلَ أيضا ناظرُ الجيش في شرحه للتسهيل ٢/ب.

(٣) في (ب): قرره. وكلاهما محتمل، وأثبتّ الموافق للمصادر.

(٤) هذا التأويل في شرح السيرافي ١/٤٥، والنكت ١/١٠٠، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢/ب، واختاره على غيره من التأويلات، وفي هداية السبيل ٢٨-٢٩.

(٥) غلبت عليها الأرضة في (ب). و هذا التأويل في شرح السيرافي ١/٤٥، والنكت ١/١٠٠، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢/ب – ٣/أ.

(٦) في(أ): وهذا. وتحتمل في (ب) أن تكون: (من).

(٧) في (أ): معنى اسم الإشارة.

(٨) الإشارة إلى ذلك في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٢، شرح الرضي ق ٢ ١/١٨٥، المساعد ١/١٩٤، تعليق الفرائد٢/٣٤٨-٣٤٩، وهو مشهور في الألفية وشروحها. وكأنّ ابن هشام يفرق بين كونه متضمنًا لمعنى الإشارة وكونه متضمنًا لحرفها، وقد صرح بذلك الدماميني، قال معقبًا على كلام ابن مالك: " وكان الأحسن أن لو قال المصنف: (لتضمّن معنى حرفها) لأنّ المقتضي للبناء تضمّن معنى الحرف، لا مطلق تضمّن المعاني، لكن قد عُلم أن الإشارة من معاني الحروف، فكأنه قال ذلك". ولا يظهر لي فرق بينهما يتعلق بزوال البناء الذي أشار إليه ابن هشام. وآخرُ كلام الدماميني يؤيّد هذا.

لكن نقَل الواحديُّ[1] في أوائل البسيط إجماعَ النحويين على التعليل بذلك[2].

فإن قلتَ: ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن يكون المؤلفُ أخَّرَ وضْعَ الخطبة عن وضْع الكتاب. قلتُ: يأبى ذلك[3] قولُه بعدُ: (وها أنا ساعٍ[4]....)[5].

و(الكتاب) في الأصل مصدر (كَتَبَ)، ثم نُقل إلى المكتوب، [6] ومنه: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾[7]، أي: ما كُتب وأُوجِب من العدَّة.

ويُطلَق أيضًا على ما من شأنه أن يُكتب، وهو المراد هنا، ومنه: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾[8].

(في النـــحو) النحوُ في اللغة: القصدُ، ومنه: (نَحا إليه بالخير)، والجهةُ،

---

(١) أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي (... - ٤٦٨هـ) إمام مصنف مفسر نحوي، أستاذ عصره، ولا سيما في التفسير، من مشايخه الثعالبي والقهندري النحوي، وكان مقدما معظما. صنّف البسيط والوسيط والوجيز في التفسير، وله الإغراب في علم الإعراب. (البلغة ١٤٥-١٤٦، البغية ٢/١٤٥).

(٢) ٢/٣٩٦. وفيه نقل قول أبي الهيثم أن (ذا) مبني لأن فيه معنى الإشارة إلى معرفة، فكأنه قد تضمّن معنى حرف من الحروف. وعقّب عليه: وهذا الذي ذكره إجماع من النحويين.

(٣) في (ب): ذاك.

(٤) زيد هنا في (ب): (في الكتاب). وليست من كلام ابن مالك؛ فهو يقول: (وها أنا ساعٍ فيما انتدبت إليه)، وسيأتي.

(٥) نصّ على ذلك أيضا ناظر الجيش في شرحه للتسهيل ٣/أ.

(٦) في شرح التسهيل لناظر الجيش: " هو مصدر في الأصل، فقد يقال: المراد به هنا المكتوب، فهو مصدر أريد به المفعول، والظاهر أن الكتاب اسم لما يصنف، سمي كتابا لجمعه مقاصد العلم الذي صنف فيه. وفي هداية السبيل ٢٩: "يحتمل أن يكون أراد به المفعول، أي: المكتوب، وأن يكون أراد به اسم ما يُصنَّف".

(٧) " ولا تعزموا عقدة النكاح.... ". البقرة ٢٣٥.

(٨) إبراهيم ١.

[نحو][1]: (صلّيت نحوَ الكعبة)، والمِثْلُ[2]، نحو قوله – عليه الصلاة والسلام–: (من توضّأ نحوَ وُضوئي [هذا][3])، والمقدارُ، نحو: (جاء[4]نحوُ مائة)، والقِسْمُ، نحو قولك: (الكلمة على ثلاثة أنحاء)[5]، ذكر ذلك الشيخُ بهاءُ الدين بنُ النحاس[6] –رحمه الله [تعالى][7]–، ويقال في القسمة [تداخل[8]، وأنّ المقدارَ][9] راجع إلى المِثْل؛ لأنّ[10] مقدار الشيء مثلُه، وكذلك القِسْم؛ لأن الأقسام متماثلة من حيث انقسامها في[11] ذلك الشيء؛ ولهذا يقال: (هذا

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): فمثل.

(٣) سقطت من (ب). والحديث بهذا اللفظ في مسند أحمد ٥٩/١، ٦٤، ٦٦، وسنن النسائي (كتاب الطهارة، باب: ٦٧، ٩٣، وسنن البيهقي ٤٨/١، ٥٣، ٥٨، ٦٨، ٢٨٠/٢، ومجمع الزوائد ٣٧٨/٢، وكنز العمال برقم ٢٦٨٠١.

(٤) في (ب): جاؤوا.

(٥) يراجع ذكر معناها اللغوي في: تهذيب اللغة ٢٥٢/٥، الجمهرة ١٩٧/٢، الصحاح (نحا) ٢٥٠٣/٦، اللسان (نحا)، والخصائص ٣٤/١، والكليات لأبي البقاء ٩١٣، وتوضيح المقاصد ٩/١، الأشموني ١٦/١.

(٦) في شرح المقرب ٢/أ، ب.. (وقد يُسمّى: التعليقة على المقرب)، مع اختلاف يسير وتقديم وتأخير.

وهو: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي (٦٢٧– ٦٩٨هـ)، شيخ الديار المصرية في النحو، أخذ عن ابن عمرون وابن يعيش، ومن تلاميذه أبو حيان. (البلغة ١٨٢-١٨٣، البغية ١٣/١-١٤).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب): تداخلا.

(٩) ساقط من (أ).

(١٠) في (ب): فان.

(١١) في (ب): من.

الشيءُ على ثلاثة أَضْرُب)، وهو مأخوذٌ من (الضَّرِيب[1])، وهو المِثْل[2]. وتقليلُ الاشتراك مهما أمكن ادّعاؤه أولى.

وأمّا النحو في الاصطلاح فنقل أبو حيان ستةَ حدود، أطال فيها[3]، ولم يُفسّر منها شيئًا. وأشهرُها حَدُّ المقرّب[4]: (النحو عِلْمٌ مُستخرجٌ بالمقاييس المستنبطةِ من استقراء كلام العرب الموصلةِ إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها).

فقوله[5]: [عِلْم][6] أي: معلومٌ، كقولهم: (غَفَرَ اللهُ لك عِلْمَه فيك)[7]. ثم المراد بالمعلوم ما من شأنه أن يُعلَم، لا ما ثبتتْ معلوميّته؛ لأن النحو له تحقيقٌ[8] في نفسه، سواء عُلِم أم جُهِل، وهذا مجازٌ[9] على مجاز، أعني إطلاقَ المصدر وإرادةَ المفعول، وإطلاقَ اسم المفعول للمعنى[10] القابلِ لما هو مشتقٌّ منه، والمصحِّحُ[11]

(١) في (أ): القريب.

(٢) اللسان: (ضرب) ٢٥٦٨/٤، نقلا عن ابن الأعرابي وابن سيده.

(٣) في (ب): بها. وقد فعل ذلك أبو حيان في أول كتابه التذييل والتكميل ١٣/١-١٤، ونقل تعريفاتٍ لصاحب المستوفى وصاحب البسيط وابن هشام الخضراوي وصاحب المباحث الكاملية وصاحب المقرب وصاحب البديع.

(٤) لابن عصفور: ٤٥/١.

(٥) في (ب): قوله.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) أي: الأشياء التي علمها الله فيك من أحوالك. والتنظيرُ بهذا المثال ليس عند المكناسي الذي نقل عن ابن هشام هذه المسألة بتصرف. (انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٥٣/١).

(٨) عند المكناسي الناقل عن ابن هشام: (حقيقة).

(٩) في (ب): مجازلا.

(١٠) في (ب): لمعنى. وفي نقل المكناسي: (بمعنى). وهو أظهر.

(١١) في (أ): والموضح.

لاستعمال ذلك في الحدّ فهْمُ[١] المعنى المراد.

وهو جنسٌ يَشمل جميعَ العلوم بديهَها[٢] ونقليَّها ونظريِّها.

و(مستخرجٌ بالمقاييس) مخرِجٌ لغير النظرية.[٣]

و(المقاييس) جمع (مقياس) اسمِ الآلة التي يُقاس بها، وهو حقيقةٌ في الذّوات، مجازٌ في المعاني[٤]، ولم تُهمَز ياؤُه لأصالتها، كـ(معيشة)[٥] و(معايش)، ولبُعدها من الطَّرف، كـ(طاووس) و(طواويس)، ولتحرُّكها في الواحد، كـ(ضَيْوَن) و(ضَياوِن)[٦]، فهذه أمورٌ ثلاثةٌ، كلٌّ منها يُستعمَل[٧] بإيجاب التصحيح.

و(المستنبطة) صفةٌ لـ(المقاييس)، وهو [و][٨]ما بعده إلى[٩] قوله: (...العرب) فصلٌ مُخرِجٌ للعلوم النظرية ما عدا النحوَ والعروض. و(الموصلة وما بعدها[١٠] مُخرِجٌ للعروض.

وفي النسخة القديمة[١١]: (الموصلة إلى معرفة أحكامه التي ليست وَزْنِيَّةً)، [وهو أصرح في إخراج العروض، وكأنه إنما عَدَلَ عنه؛ لأن المقاييس النحوية قد

(١) في (أ): مبهم.

(٢) كذا في النسختين. وليست في نقل المكناسي.

(٣) في (ب): النظري. وهي كذلك في نقل المكناسي.

(٤) في (أ): المعنى.

(٥) لم تظهر الميم بوضوح في النسختين.

(٦) في نقل المكناسي: كـ(صواون)، عن الكتاب المحقق. وحقق أيضا في رسالة (ماجستير) وصوّبها المحقق.

(٧) في (ب): تستعمل. ولعلّ الأظهر منهما: (تستقلّ). ولم ترد الجملة عند المكناسي.

(٨) سقطت من (أ).

(٩) في (أ): التي.

(١٠) غير ظاهرة في (ب).

(١١) من المقرّب.

تُوصِل إلى معرفة أحكام وزنية] .[1]

والجواب عن هذا أنّ كلامه إنما يَتناول وزنَ الكلام، وهو الوزن النحوي[2]، ألا ترى أنّ الضمير في قوله: (أحكامه[3]) عائدٌ على الكلام.

وهذا[4] الحدّ الذي ذكره ابن عصفور[5] مأخوذٌ من حدّ الشيخ أبي علي[6] في (التكملة)[7]، فإنه –رحمه الله– قال: (النحوُ عِلْم [ص٤] بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب).

وظنَّ ابنُ عصفور أنّ فيه إخلالاً، من حيث إنّ النحو شيءٌ مستخرجٌ بالمقاييس، لا علمُ نفسِ [المقاييس][8]. والذي أوقعه في هذا أنه رأى[9] الباءَ في

(١) ساقط من (أ) ومضاف في الهامش.

(٢) في (أ): وزن النحو.

(٣) الذي في النسختين: (احكامها)، وليست في الحدّ، بل الذي فيه: (أحكامه)، بالتذكير. كما رأيتَ قبلُ.

(٤) في (أ): وهو.

(٥) علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي الأندلسي (٥٩٧–٦٦٩هـ) تلمذ على أبي علي الشلوبين عشر سنين، من أبرز تلاميذه أبو حيان، ألف شرح الجمل والمقرب والممتع في التصريف وشرح الجزولية وشرح الإيضاح. (البلغة ١٦٠–١٦١، البغية ٢/٢١٠)

(٦) في (ب): أبوعلي. وهو الفارسي المشهور، الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي (٢٨٨–٣٧٧هـ) واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، ومن تلاميذه: ابن جني والربعي والعبدي، قيل فيه: إنه أعلم من المبرد، من مصنفاته: المسائل الحلبية والبغدادية والبصرية والشيرازية والكرمانية، وغيرُها كثير. (طبقات النحويين واللغويين ١٢٠، البلغة ٨٠–٨١، البغية ١/٤٩٦–٤٩٨).

(٧) ١٦٣.

(٨) سقطت من (أ). ولم أجد هذا الرأي لابن عصفور فيما رأيته من كتبه، ولعله قاله في شرحه للمقرَّب، وهو مفقود.

(٩) في (أ): لمّا رأى.

قوله: (بالمقاييس) لا متعلَّقَ لها إلاّ العلمُ إبقاءً[1] على مصدريته، وجعَل قولَه: (علم بكذا) بمعنى قول القائل: (شعورٌ بكذا).

ويَدفع[2] هذا الوهمَ أن يجعل (العلم) بمعنى (المعلوم)، كما أنه في حدّه كذلك. والباء متعلقة بمحذوف، [و][3]هو صفةٌ لـــ(علم)، أي: معلوم كائن بالمقاييس، أي: حاصل بها، فهو بمعنى حدّ ابن عصفور.

فإن قلتَ: قوله: (هذا كتابٌ في النحو) [يقصد أن يقول: (و][4] في التصريف. قلتُ: النحو يقال بالاشتراك على ما يرادف قولَنا: (علم بالعربية)[5] وعلى ما يقابل التصريف[6]، والأول مرادُ ابنِ عصفور في حدِّه، ومن ثَمّ قسَّم بعد ذلك الأحكامَ المستخرجةَ بالمقاييس إلى إفرادية وتركيبية، وهو مراد المؤلف أيضا. والثاني مرادُ مَن يقول: (فلان في النحو أعلَمُ منه في التصريف). وقال الشيخ أبو علي –رحمه الله– لعلي بن عيسى الربعي[7]: (اذهبْ فليس على وجه

---

(١) في (ب): فبقاه.

(٢) في (ب): ويرفع.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) وهو شأن المتقدمين الذين كانوا يجمعون مسائل النحو والتصريف فيما كانوا يسمونه النحو أو الأدب أو علم العربية كسيبويه في الكتاب والمبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول والزجاجي في الجمل والزبيدي في الواضح وابن جني في اللمع، وغيرهم كثير، وأقدم من عرّفه بهذا المعنى – فيما وقفت عليه- ابن السراج في الأصول٣٥/١، وانظر ما يوافقه في التكملة والمقرب – وقد أشار لهما ابن هشام – ومنثور الفوائد لأبي البركات الأنباري ٢٣، والنكت الحسان لأبي حيان٣١، والتذييل وتوضيح المقاصد ١١/١ وشرح الألفية لابن الناظم ١٨

(٦) وهو عرف المتأخرين الذي استقرّ واشتهر.

(٧) أبي الحسن، علي بن عيسى بن الفرج بن صالح النحوي (... – ٤٢٠هـ) من أئمة =

الأرض أعلمُ منك بالنحو)[1]. وقال لأبي الفتح: (اذهبْ فليس على وجه الأرض أعلمُ منك بالتصريف)[2].

(جعلتُه): أنشأتُه، لا صيَّرته[3]؛ لأنه لم يكن على غير ذلك، ثمّ صار إليه. والمعنى: (أردت جعْلَه)[4]، أو: (أجعلُه[5])، فعبّر بالماضي تفاؤلاً بتحقق ذلك في الخارج.[6]

(بعون الله) حالٌ من الفاعل، أي: مستمدًّا[7] به.

= النحويين، أخذ عن الفارسي نحوًا من عشرين سنة، وعن السيرافي، شرَحَ الإيضاحَ وكتابَ الجرمي، له لوثات تصيبه في عقله وسلوكه، وله في سيرته وتصرفاته ما طيُّه أحسنُ من نشره. (نزهة الألباء ٢٤٩–٢٥٠، البلغة١٥٤–١٥٥، البغية٢/١٨١–١٨٢)

(١) هذا الخبر بألفاظ مقاربة في نزهة الألباء ٢٤٩، وإنباه الرواة ٢/٢٩٧، والبغية ٢/١٨١.

(٢) يريد ابن جني (سبقت ترجمته)، ولم أجد هذه العبارة للفارسي، لكن جاء في بعض التراجم في مدح ابن جنّي ما يقاربها، غيرَ منقولة عن الفارسي، كما في معجم الأدباء لياقوت ٨١/١٢، ٩١، ونزهة الألباء ٢٤٤.

(٣) أورد هذا المعنى الذي نفاه ابن هشام ناظرُ الجيش في شرحه التسهيل ٣/أ. قال: ويحتمل أن يريد به معنى: وضعته واخترعته.

(٤) في (أ): جعلته. وهذا التأويل في (هداية السبيل ٣٠).

(٥) إنما جنح إلى هذين التأويلين لأن الكتاب لم يوضع في وقت إنشاء هذه المقدمة، بدليل قوله الآتي بعدُ: (وهأنا ساعٍ...)، فيكون مثلَ الإشارة في قوله: (هذا كتاب)، وسلف الحديث عنها.

(٦) في (ب): المخارج.

(٧) كذا في (ب)، وفي (أ): مستعدا. وأثبتُّ الأقرب في المعنى والأظهرَ والموافقَ للتأويل الذي في تعليق الفرائد ٤٧/١. والذي في شرح ناظر الجيش ٣/أ و(هداية السبيل ٣٠): مستعينا. وهو أظهر منهما. وفي نتائج التحصيل ١٢١/١: (مستمرا به) بالراء. وأحسبه تصحيفا أو تطبيعا. ورجّح ناظر الجيش أن تكون الباء للاستعانة، بعد أن أورد كونها للحال.

(مستوفيًا) حالٌ من المفعول، لا مفعولٌ ثانٍ[1]؛ لما قدّمنا في تفسير (جَعَلَ)، ونظيرُ الحالين قولُه:

خَرَجْتُ بِها أمشي[2] تَجُرُّ وراءَنا على أثَرَيْنا[3] ذَيلَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ[4]

فـ(أمشي): حالٌ من الفاعل، و(تجرّ): حالٌ من المفعول[5]، الأولُ للأول، والثاني للثاني.

(لأصوله) اللامُ مثلُها في (حامدًا لله).

و(الأصول) جمع: (أصْل)، وهو القواعد التي يُبنى عليها الفروعُ.

---

(١) اقتصر الدماميني في تعليق الفرائد ٤٧/١، والمكي في هداية السبيل ٣٠ على إعرابه حالا. وأجاز الدلائي في نتائج التحصيل ١٢٢/١ أن تكون مفعولا ثانيا، وصرّح بمخالفته الدماميني في اقتصاره على كونه حالا.

(٢) في (أ): تمشي. والبيت يروى بهما. لكني أثبت الملائم لكلام ابن هشام الآتي.

(٣) في (أ): على أثر.

(٤) البيت من البحر الطويل، وقائله امرؤ القيس، وهو من معلقته المشهورة، ويروى(المرحّل) بالجيم، كما عند المؤلف، والمراد حينئذ المخطّط والموشّى بما يشبه صورة الرحال، واعترض البغدادي هذه الرواية، وقال: إنما هو بالحاء، ولم يروه شراحُ المعلقات بالجيم، وإنما رووه بالحاء المهملة، قال: وما رواه بالجيم إلاّ الصاغاني في العباب.ا.هـ. والبيت بالحاء في الديوان بتحقيق أبي الفضل، وبالجيم في تحقيق ابن أبي شنب ٧٢. والمرط: كساء من خزّ. يقول: أخرجتها من خدرها، وأنا أمشي، وهي تجرّ مرطها على أثرنا لتعفي به آثار أقدامنا. والبيت في الديوان: ١٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٢/١، رصف المباني ٣٩٦، المغني٥٦٤/٢، وأوضح المسالك٢ /٣٣٩ شرح شواهد الشافية ٢٨٦-٢٨٧، الدرر اللوامع١٠/٤

(٥) يعني الضمير: (ها) من قوله: (بها)؛ فإنه في حكم المفعول؛ لتسلُّط الفعل في المعنى عليه، وإنما جاءت الباء لتعدية الفعل القاصر ليبلغ المفعولَ به في المعنى، فمراد الشاعر: (أخرجتها)، وقد عبّر ابن هشام عن الضمير (ها) في البيت بأنه مفعول أيضًا في المغني٥٦٤/٢.

(مستوليًا) [1] حالٌ ثانية إن قُدِّر صاحبُها مفعولَ (جعلت)، أو مفردةٌ إن قُدِّر ضميرَ[2] الحال الأول[3]، وفيه سلامةٌ من تعدّد الحال المختلَف فيه[4].

والحالان مقدّرتان[5]، مثلُها في: ﴿ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[6]. أي: أنشئه مقدّرًا ذلك، يعني: يُنشئُه على هذا التقدير.

وفي هذين المنصوبين وما يتعلّق[7] بهما من البديع خمسةُ أمور:

الأول: التسجيع، وهـــو تواطؤُ الفاصلتين على الحرف الأخـــير لفظًا أو

---

(١) تمامه من المتن قوله: (على أبوابه وفصوله).

(٢) في (أ): جميع.

(٣) بأن تقدر صاحب الحال ضميرَ الوصف اسم الفاعل: (مستوفيًا).

(٤) جوّز الجمهور أن يجيء لشيء واحد أحوالٌ مختلفةٌ متضادة أو غير متضادة. (راجع: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٢/١، التسهيل ١١١، وشرحه لابن مالك٣٤٨/٢-٣٤٩، وشرح الكافية الشافية ٧٥٤/٢-٧٥٥، وشرح الألفية لابن الناظم٣٣٢، شرح الرضي ١ /٦٣٨/٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس٥٥٤/١. وأجازه ابن يعيش في غير المتضادة فقط (شرح المفصل ٥٦/٢) وبعضهم منعه مطلقا، قياسا على الظرف، عزا ذلك العكبري لبعض البصريين (اللباب٢٩٢/١)، وهو ظاهر إطلاق أبي علي في الحلبيات ١٧٩، والشلوبين في شرح الجزولية الكبير٦٣٩/٢، وابن عصفور في المقرب ١٥٥/١، واستثنى من ذلك (أفعل) التفضيل، وعزاه أبو حيان لأبي علي (الارتشاف٣٥٨/٢) وله ولكثير من المحققين (التذييل٨٨/٣أ) وعزاه ابن عقيل لأبي علي والجماعة (المساعد ٣٥/٢)، ونحوه في أوضح المسالك ٣٤٠/٢.

(٥) أي: يقعان في الزمان المستقبل، فيقدّر وقوعُهما على هذه الحال. والحال المقدّرة قسيمة للحال المقارنة وللحال المحكية، وهذا هو التقسيم الثلاثي للحال بحسب الزمان.

(٦) "وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فـــ...." الزمر ٧٣.وإسقاط الواو والفاء من نحو هذا مصرّح بجوازه، والأولى الإتيان بها كاملة.

(٧) في (ب): تعلق.

مخرجًا[1]، ثم هو ثلاثة أقسام: مُطَرَّفٌ، وهو ما لم يتوافق فيه إلاّ الرويُّ خاصةً، نحو: ﴿مَالَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا . وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[2].

ومُوازَنةٌ، وهوَ ما لم يَتوافق فاصلتاه[3] إلاّ في الوزن خاصةً[4]، نحو:

---

(١) تعريفه هذا مخالف للأشهر عند البلاغيين، ولما استقر عندهم أخيرا، فهو يُدخل في السجع ما توافق رويّه في المخرج، وأكثر أهل البلاغة ينصّون على اشتراط التوافق في اللفظ(المثل السائر ١٩٣/١، الإيضاح للقزويني٥٥٢)، حتى إنهم شبهوه في النثر بالقوافي في الشعر (مفتاح العلوم٣٩٣)، وسيؤدي به هذا إلى أن يخالفهم في أنواع التسجيع الثلاثة الآتية، فقد جعَل ثانيَها (الموازَنةَ) -كما سترى قريبا- وأكثرُهم لا يعدّه من السجع؛ لأن حرف الروي فيها مختلف (وسيأتي قريبا له بحثٌ) كما أنه أهمَل الترصيعَ، وهم يعدّونه من أنواع السجع؛ لأن فيه توافقا في الروي والوزن والترتيب، (انظر: الإيضاح للقزويني٥٥٢) وسيأتي له ذكر عند ابن هشام، لكنه لم يعدّه من أنواع السجع.

(٢) نوح ١٣-١٤.

(٣) في (ب): فاصلتها.

(٤) سلف القول: إنّ أكثر البلاغيين لا يعدّونه من السجع. ومن الصريح في إخراجه قولُ ابن الأثير عن (الموازنة): "وهذا النوع من الكلام هو أخو السجع في المعادلة دون المماثلة؛ لأن في السجع اعتدالا وزيادة على الاعتدال، وهي تماثل أجزاء الفواصل لورودها على حرف واحد، وأمّا الموازنة ففيها الاعتدال الموجود في السجع، ولا تماثلَ في فواصلها، فيقال إذاً: كل سجع موازنة؛ وليس كل موازنة سجعا، فعلى هذا فالسجع أخص من الموازنة". (المثل السائر ٤١٥/١، وانظر حاشية محققيه، وحاشية الدسوقي على شرح السعد، بهامش شروح التلخيص ٤/ ٤٥٦). وذكر السبكي في عروس الأفراح في المسألة خلافا، واختار أن الموازنة لاتسمّى سجعا. (ضمن شروح التلخيص٤/ ٤٥٥). وهو عندهم من أنواع البديع مستقلا. (راجع معجم المصطلحات البلاغية٦٥٤-٦٥٦). ومن البلاغيين من يعدّ من السجع ما تقارب مخرجه، كما في الصناعتين ٢٨٨. والطراز ١٨/٣-١٩، ٣٨. وممّن عدّ المختلف في الرويّ سجعا الرازي والسيوطي، وسمّياه (التسجيع المتوازن)، وقال الرازي: إنه خارج عن الحد المذكور، (راجع معجم المصطلحات البلاغية ٣١٥، وفيه توثيق رأيهما).

[﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾[1]، ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[2].

ومُتواز، وهو ما توافقتْ فاصلتاه رويًّا ووزنًا[3]، نحو][4]: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾[5] (اللهم أعط مُنفقا خَلَفا ومُمْسكا تَلَفا)[6].

فاعتبرْ بما ذكرتُه باقيَ سَجَعات الخُطبة[7].

الأمر[8] الثاني: المجيءُ بمثل: (قليلة)[9] و(جليلة) و(دلولة)[10]، ومثلُه قولُه

(١) الغاشية ١٥-١٦.

(٢) الصافات١١٧-١١٨. ويرى بعض العلماء أنه إذا كان في إحدى القرينتين من الألفاظ أو كان أكثر ما فيها يماثل ما يقابله من الأخرى في الوزن خُصَّ باسم المماثلة، واستشهدوا بهذه الآية. (الإيضاح ٥٥٢، التلخيص وشروحه ٤/٤٥٧)

(٣) وأشار إلى وجود هذا النوع في كلام ابن مالك ناظرُ الجيش في شرحه للتسهيل ٣/ب.

(٤) ساقطٌ من (أ). بسبب انتقال النظر.

(٥) الغاشية ١٣-١٤.

(٦) حديث النبي ﷺ بهذا اللفظ في: الترغيب والترهيب٢/٤٨، وكنز العمال برقم: ١٦٠١٦، ١٦١١٨، ١٦١١٩، وكشف الخفا١/ ٢١٢، وورد في صحيح البخاري بلفظ: (...اللهم أعط منفقا خلفا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكا تلفا).

(٧) يريد: أنه توجد هذه الأنواع على اختلافها في السجعات التي استعملها ابن مالك. فالسجع المتوازي واقع في قوله: (أصوله) و (فصوله)؛ فقد توافقت الفاصلتان رويا ووزنا. وقد يقع في الخطبة غير ذلك من الأنواع، على نحو ما شرَح لك.

(٨) في (أ): الامراء.

(٩) كتبت في (ب) ثم طمست.

(١٠) لم يظهر لي مراده بهذه الكلمة الأخيرة؛ لكن من الظاهر أنه يريد لزوم ما لا يلزم في السجع، وهو أن يلتزم بتوافق الحرف أو الحركة التي قبل الروي، مع ما يقابله في الفاصلة الأخرى. وقد يزيد على ذلك بتوافق أكثر من حرفين (انظر: الإيضاح للقزويني ٥٥٣، والتلخيص وشروحه ٤/٤٦٣-٤٦٥) ، وقد التزم به ابنُ مالك فجاء قبل الهاء باللام =

تعالى: ﴿[فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ][1] وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾[2] وقوله[3]:

هل إلى نظرة إليك[4] سبيلُ فيُروّى الصَّدى[5] ويُشفى العَليلُ

إنّ ما قلَّ منك يَكثُرُ عندي[6] وكثيرٌ[7] ممّن[8] تُحبُّ القَليلُ[9]

الأمر الثالث: تألّفها[10] من ألفاظ قليلة، فهو أحسن السجع، [11] نظيرُه من آي[12] التنزيل: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾.

= مكسورةً، وجاء قبل اللام بالواو، وقبل الواو بالصاد، في كلتا الفاصلتين.

(١) ساقط من النسختين، وإثباته ضروري؛ ليظهر التوافق بين الفاصلتين والتزام الواو والراء والصاد قبل الروي.

(٢) "إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا... " الأعراف ٢٠١-٢٠٢.

(٣) في (أ): وقول. وبعدها كلمة غير ظاهرة.

(٤) في (أ): منك.

(٥) في النسختين: الصدور.

(٦) في (أ): عند.

(٧) في (أ): وقليل.

(٨) في (أ): من.

(٩) البيتان من الخفيف، ويزعم إسحاق الموصلي أنه قائلُهما، وأنه عرّضهما على الأصمعي على أنهما لشاعر قديم فأعجباه، فلما علم أنهما له أنكرهما وعابهما. وهما في سر الفصاحة ٩٥، والأغاني ٣٢٨/٥، برواية: (يروَ منها الصدى)، وفي الصناعتين ٤١١ (البيت الثاني فقط، غير منسوب)، وفي أنوار الربيع٦/٩٤ أوردهما مستشهدا بهما مثل استشهاد ابن هشام.

(١٠) غير ظاهرة في (ب).

(١١) وكلما قلت الألفاظ كان أحسن. (المثل السائر ٣٧٢/١، ٣٧٠، الطراز ٢٣/٣، وهو مستفيض عند البلاغيين).

(١٢) كأنها في (أ): نظرة وآي.

الرابع: كونُ الزائدة[1] الحاصلة في إحدى السجعتين واقعةً[2] في الثانية دون الأولى، وذلك في قوله: (على أبوابه)؛ فإنه لا نظيرَ له في[3]السَّجعة الأولى، ونظيره في آي التنزيل: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾. ولا يحسُن أن يُعكَس ذلك؛ لأن السمعَ إذا استوفى أمدَ[4]الأولى ترقّب[5]مثلَ ذلك من الثانية، فإذا قصُرت عنه نَبا عنهما[6].

الخامس: الجناس اللاحق في [7](مستوفيًا[8]) و (مستوليًا)، وهو اتفاقُ الكلمتين [في][9]عدّة الحروف وذوات بعضها، مع عدم تقارُبِ ما تخالَفَ منهما[10]، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾، وقولِه:

---

(١) كذا في النسختين، وهو صحيح، والأظهر: (الزيادة).

(٢) في (أ): واقعا.

(٣) في (ب): من.

(٤) في (أ): امر. وأثبتّ الموافق لما عند ثلاثة من العلماء الذين أشاروا إلى ذلك، وسيأتي ذكرهم قريبا.

(٥) في (أ): تقرب.

(٦) قال القزويني: ولا يحسن أن تُولَى قرينةٌ قرينةً أقصر منها كثيرا؛ لأنّ السجع إذا استوفى أمده من الأولى لطولها، ثم جاءت الثانية أقصر منها كثيرا يكون كالشيء المبتور، ويبقى السامع كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها، والذوق يشهد بذلك ويقضي بصحته". (الإيضاح ٥٤٨). وقد أخذه من ابن الأثير في المثل السائر١/٣٧٢. ونحوه في التلخيص وشروحه ٤/٤٥٠. وانظر: الطراز ٣/٢٧.

(٧) في (أ)الخبر اللاحق به.

(٨) في (أ) و (ب): مستوجبا. ولعله وهم؛ لأن الوارد في متن ابن مالك: (مستوفيا)، كما هو ظاهر.

(٩) سقطت من (ب).

(١٠) وكذا في شرح ناظر الجيش٣/أ – ٣/ب. وجعله الدماميني من الجناس المضارع؛ لأنه يرى الحرفين اللذين وقع فيهما الاختلاف –وهما الفاء واللام– يراهما متقاربين في المخرج. =

نَظَرتُ الكَثيبَ الفَرْدَ من جانب الحمى   فَرَدَّ إليَّ الطَّرْفَ يَدْمَى ويَدْمَعُ[1]

وأمّا إذا تقاربا فإنه يسمّى مضارِعًا، نحو: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾[2]، و(الخَيل معقود في نواصيها الخير)[3]، ويجمع النوعين[ص٥] القلْبُ[4]، وهو تجنيس التصريف[5].

= (تعليق الفرائد ١/٤٨) وما ذكره الشيخ ابن هشام وناظر الجيش هو الصواب لتباعُد ما بين مخرجي الفاء واللام. ويرى ناظر الجيش والدماميني أيضا أنّ في (أصوله) و (فصوله) الجناس اللاحق لوقوع الاختلاف بحرفين متباعدين، وهما الهمزة والفاء. ونحوه في نتائج التحصيل ١/١٢٢.

(١) البيت من الطويل، وقائله: الشريف الرضي، ويروى: (نظرت الكثيب الأحرع الفرد مرة) و(نظرت الكثيب الأيمن الفرد نظرة فردّت...) و (نظرت الكثيب الأيمن اليوم نظرة تردّ إليّ...) وهي رواية الديوان. وهو في ديوانه ١/٦٥٤، والبديع لابن المعتز ٣، وأنوار الربيع ١/١٤٠،

(٢) الأنعام ٢٦.

(٣) ورد هذا الحديث بلفظ الاستشهاد في مسند أحمد ٢/١٣، ٥/٢٦٠، ومجمع الزوائد ٥/٢٥٩، وكنز العمال برقم: ١٠٧٦٢، ١٠٧٦٣، ١٠٧٦٤. وورد بلفظ: (الخير معقود في نواصي الخيل) ويصلح شاهدا في: صحيح البخاري ٤/٢٥٢، وصحيح الترمذي برقم ١٦٩٤، وابن ماجه برقم: ٢٣٠٥، ٢٧٨٦، وسنن البيهقي ٦/١١٢، ٣٢٩، ٩/٥٢، ١٠/١٥.

(٤) هذا مخالفٌ تقريرَ البلاغيين أن جناس القلب يكون فيما اتحدت ألفاظه، واختلف ترتيبها بتقديم أو تأخير. (الإيضاح ٥٤١) والتلخيص وشروحه ٤/١٢٨-٤٢٩) وهو مشهور، وليس ما ذكره ابن هشام منه، ولم أجد في كلامهم ما يؤيّده..

(٥) وهذا موافق كلام البلاغيين، فقد عرّف السبكيُّ جناسَ التصريف بأنه ما انفردت فيه إحدى الكلمتين عن الأخرى بحرف واحد، ومثّل له بمثل (تفرحون) و (تمرحون). (عروس الأفراح: ضمن شروح التلخيص ٤/٤٣٣) وراجع: معجم المصطلحات البلاغية ٢٧٤(وأحال إلى مصادر كثيرة).

(فسمّيته) الفاءُ للسببية، أي: فلأجل ما عزمتُ عليه من إنشائه على هذه الصفة استحقّ أن أسمّيه بهذا الاسم؛ ليُطابق الاسمُ المسمّى.[1]

(لذلك)[2] تأكيد[3] لما أفادته الفاءُ من معنى السببية.

(تسهيلَ الفوائد وتكميلَ المقاصد) في كلٍّ من الألفاظ الأربعة مبالغةٌ لإطلاق المصدرين [على][4]الذات، وتحلية الجمعين ب(أل) الاستغراقية[5]. وحقيقةُ الكلام: (مُسهِّل الفوائدِ النحوية ومُكمِّل مقاصدها)[6] [على][7]أنَّ في هذا مجازًا، لكنه ليس في المفردات، بل[8] في الإسناد؛ فإنَّ الفاعلَ لذلك هو المؤلِّفُ، وأمّا التأليف فآلةٌ.

---

(١) في (ب): ليتطابق الاسم والمسمى.

قال ناظر الجيش: "فالتسمية منسببة عن الاتصاف بهذا الوصف؛ ولذلك أتى بالفاء لإشعارها بترتيب الثاني على الأول". (شرح التسهيل ٣/ب).

(٢) تشبه أن تكون في (أ): بذلك.

(٣) في (أ) و (ب) كلتيهما: تأكيدا. بالنصب. وهو محتمَل على بُعد.

(٤) سقطت من(أ).

(٥) أجاز الدماميني والمكي والدلائي أن تكون (أل) عهدية، إشارة إلى كتاب (الفوائد النحوية والمقاصد المحوية). (راجع: تعليق الفرائد ١/٤٨-٤٩، وهداية السبيل ٣٣، ونتائج التحصيل٣٣، وفيه النقل عن المكي).

وكتابُ (الفوائد النحوية والمقاصد المحوية) ويسمّى أيضا (الفوائد المحوية والمقاصد النحوية) و (الفوائد والمقاصد) أحدُ كتب ابن مالك، وهو موجز العبارة، غيرُ مبسوط، قال عنه الدماميني والمكي: إنه عزيز الوجود. (تعليق الفرائد ١/٣٢، هداية السبيل٣٣). وقد حققته الأستاذة: وداد يحيى لال في جامعة أم القرى، عام ١٤٠٦هـ.

(٦) في (أ): مقاصد.

(٧) سقطت من (أ).

(٨) في (أ): ليست بل

وفي هذه التسمية ترصيعٌ[1]، لأنّ كلاًّ من الفقرتين مؤلّفٌ من كلمتين، والفقرةُ الثانية توافق الأولى[2] في الوزن والترتيب والتقفية[3]، ومثلُه: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[4] وقولُ الحريري: (فهو يَطبَع الأسجاعَ بجواهر لَفظِه، ويَقرعُ الأسماعَ بزَواجرِ[5] وَعْظِه)[6].

(فهو) الفاء للسببية، ولا ترجِع إلى[7] التسمية، لعدم المناسبة، [و][8]لأن التسمية معللةٌ بما تقدّم ذكرُه مدلولاً على ذلك بالفاء مؤكّدًا باللام[9]، كما قدّمنا، فلو جُعلت الفاءُ[10] وما بعدها علةً[11] ثانيةً لكان نظيرَ قولك: (أكرم فلانًا لفقهه[12] لنحوِه) وهذا لا يجوز، إلاّ بأن تعطف الثانيَ على الأول، أو تُبدلَه[13] منه بدلَ إضرابٍ أو غلطٍ أو نسيانٍ، ولا عطفَ [هنا لفظًا][14]، ولا

---

(١) أشار إلى وجوده فيهما أيضا ناظر الجيش في شرحه للتسهيل ٣/ب. وهو من أنواع السجع، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

(٢) في (ب): الاول.

(٣) في (ب): في التقفية. وما أثبته هو الأظهر؛ لأنه لا معنى للترتيب في التقفية.

(٤) ٢٥-٢٦ الغاشية.

(٥) في (أ): بجواجر.

(٦) مقامات الحريري٩، وانظر: المثل السائر ٣٩٨/١. والطراز ٣٧٤/٢، والتلخيص وشروحه ٤٤٧/٤.

(٧) في (أ): ترتيب مع.

(٨) سقطت من (أ).

(٩) يعني اللام في قوله: (فسميته لذلك).

(١٠) من قوله: (فهو...).

(١١) في (أ): وما جردها عنه.

(١٢) غير ظاهرة في (أ).

(١٣) في (أ): وتبدله. وهي غير ظاهرة تماما في (ب).

(١٤) ساقط من (أ).

يَصحَ تقديرًا[1]؛ إذ لا يَدخُل عاطفٌ على عاطف[2]، ولا سبيلَ إلى دعوى الإبدال؛ فبانَ أنه تعليلٌ لمقدّر، أي: (فدونك هذا الكتابَ؛ فهو جدير)، ودَلَّ[3] على ذلك ما قدّمه من وصْفه بتلك الصفات الحاثّة على تعاطيه والداعية إلى النظر فيه[4]. وتلخّصَ في كلامه إيجازًا[5].

(جدير) وخَليقٌ، وحَفِيٌّ، وقَمِنٌ، وحَرِيٌّ مترادفةٌ، وهو من مادة (الجدار) و(الجَدَر)، وهي دالة على الثبوت[6]، ويُجمع على (جُدَراء)، كـ(ظَريف) و (ظرفاء).

(أنْ) أو (بأنْ) كذا يوجد في بعض النسخ، وفي (أنْ) و (أنّ) بعد الحذف خلافُ الرجلين: سيبويه والخليلِ[7] – رحمهما الله تعالى– وسيُشرح في موضعه

(١) في (ب): تقدير.

(٢) فإنّ جملة (فهو جدير...) مصدّرة بالفاء، وهي في الأصل حرف عطف؛ فلا يصحّ أن تُسبق بحرف عطف.

(٣) في (أ): ودخل.

(٤) نحو هذا التقرير في شرح ناظر الجيش للتسهيل ٣/ب.

(٥) غير ظاهرة المعنى، ولعله أراد أن ابن مالك تلخّص في كلامه واختصر طلبا للإيجاز. وفي اللسان (لخص): " ويقال: لَخّصتُ القولَ، أي: اقتصرت فيه، واختصرت منه ما يحتاج إليه.

(٦) في المقاييس: "الجيم والدال والراء أصلان، فالأول (الجدار)، وهو الحائط.... و(الجِذْر) أصل الحائط... ومن هذا الباب قولهم: (هو جدير بكذا)، وهو مما ينبغي أن يُثبَت عليه ويُبنى أمرُه عليه، ويقولون: الجديرة: الطبيعة. والأصل الثاني: ظهور الشيء نباتا وغيره، فـ(الجدري) معروف، و(الجَدَر) سلعة تظهر في الجسد، و(الجدر) النبات، يقال: (أجدر المكان) و(جدر): إذا ظهر نباته". ٤٣١/١. وفي مفردات الراغب٨٩: "و(الجدير): المنتهَى، لانتهاء الأمر إليه انتهاءَ الشيء إلى الجِدار".

(٧) ابن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، أبي عبد الرحمن (١٧٠هـ)، قيل: لم يكن قبله ولا بعده مثلُه، وقيل: أعلمُ الناس وأذكاهم وأفضل الناس وأتقاهم، وقد كان الغايةَ في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، تلمذ على عيسى بن عمر، ومن تلاميذه =

إن شاء الله [تعالى][(١)].

وينبغي فيهما[(٢)] القطعُ بأن[(٣)] الموضع جرٌّ؛ لأن (جديرًا)[(٤)] ليس [من جنس ما][(٥)] يَنصب المفعولَ؛ لأنه دالٌّ على الثبوت، وما يَنصب يُنزّل منزلةَ الفعل الدالّ على الحدوث، وإنما جاز في نحو: (حسَن) أن يَنصب في قولك: (حسَنٌ وجهَه) على التشبيه بـ(ضاربٌ غلامَه)، وللتشبيه[(٦)] شروط مفقودة[(٧)] فيما نحن بصدَده.

فإن قلتَ: أليس الجارُّ والمجرور من قولك: (جديرٌ بكذا) في محلّ نصب، وأنّ الخافضَ إذا زال صحّ إيصالُ العامل بنفسه، وحينئذ يظهر لك المحلُّ؟

قلتُ: لا يَلزم من إعمال الشيء في المحلّ إعمالُه في اللفظ، ألا ترى أنك تقول: (زيد أفضلُ من عمرو) فيكون محلُّ الظرف نصبًا بـ(أفعل)[(٨)]، مع أنّ (أفعل)[(٩)] لا يَنصب المفعولَ بإجماعٍ[(١٠)]؛ ولهذا قالوا في قول الحَماسيّ:

= سيبويه، وكفى به تلميذًا. (مراتب النحويين ٥٤-٧٠، أخبار النحويين البصريين ٥٤-٥٦، طبقات النحويين واللغويين ٤٧-٥١).

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب): منهما. وما أثبته أظهر؛ لأنه يريد الحديث عن (أنْ) و (أنّ) في كلام ابن مالك الذي يشرحه، وترَك الحديثَ عن خلاف الخليل وسيبويه.

(٣) في (أ): قطع ان.

(٤) في (أ): جدير.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) في (أ): وللشبيه.

(٧) في (ب): مفقود.

(٨) في (أ): الفعل.

(٩) في (أ) و (ب): الفعل.

(١٠) وحُكي الإجماعُ أيضا عليه في شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢، وشرح الرضي ق٢ =

.... وأضْرَبَ منّا بالسّيوف القَوانسا[1]

إن (القوانس)[2] منصوبةٌ بتقدير (يَضرِب)[3] مدلولاً عليه ب(أَضْرَبَ)، لا بـــ(أضرَبَ) نفسِها.

وقـــال الشيخ أبو علي – رحمه الله – في قول الله سبحانه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[4] مـــا معـــناه: (حيثُ) مفعولٌ به، لا ظـــرفٌ؛ لأن المعنى: أنه سبحانه يَعلـــم المكانَ[5] المستحقَّ لـــوضع الـــرسالات فـــيه؛ لا أنه[6]

= ٧٨٧/١، وأوضح المسالك ٢٣٥/٢.

(١) البيت من الطويل، وقائله العباس بن مرداس السلمي الصحابي، وقبله:

فلم أرَ مثل الحيّ حيّا مصبَّحا ولا مثلَنا لما التقينا فوارسا

أكرّ وأحْمَى للحقيقة منهمُ ....

و(أكرّ): أحسن في الكرّ في المعارك. و(الحقيقة): ما يحقّ على المرء أن يحميه. و(القوانس): جمع (قونسة)، وهي أعلى بيضة الرأس، وهي ما يُجعل فوقه في الحرب تحرُّزا، أو هي ما بين أذني الفرس ورأسه.

والبيت في ديوانه ٩٣، (وانظر: حاشية جامعه ومحققه)، والأصمعيات ٢٠٥، وحماسة أبي تمام ١٢٣/١، والحماسة البصرية ٥٤/٢، وحماسة البحتري ٤٩. والشيرازيات ٢٩٥/١، المقتصد ٦٠٤/١-٦٠٥. شرح المفصل ١٠٦/٦، والخزانة ١٢٩/٨-١٣٧.

(٢) في (أ): القوانيس.

(٣) وبعض المصادر تقدّر: (نَضرب). وكلٌّ صحيح. وراجع توثيق ذلك في المصادر النحوية من مصادر تخريج البيت.

(٤) في (ب): رسالاته. وهي أيضا قراءة ثابتة سبعية. فالإفراد قراءة ابن كثير وعاصم في رواية حفص عنه، والجمع قراءة الباقين. (التيسير في القراءات السبع ٨٨، العنوان في القراءات السبع ٩٢). وهي الآية رقم: ١٢٤ من سورة الأنعام.

(٥) وقع هنا تكرار في (ب) بسبب انتقال النظر.

(٦) في (ب): لأنه.

يَعلم[1] في المكان. قال: وحينئذ فناصب (حيث): (يعلم) مقدَّرًا.[2]

فإذا امتنعوا من هذا في (أفعل) التفضيلِ، مع أنه مأخوذ من لفظ الفعل؛ لكونه دالاً على الثبوت؛ إذ لا معنى مناسبَ يمكن اعتبارُه غيرُ ذلك – فما ذكرتُه أولى.

وما زال هذا المعنى يجول في نفسي حتى رأيت السهيليَّ[3] في الروضِ قال: مما يؤيِّد قولَ من قال: إنَّ موضع (أنْ) و(أنَّ) بعد حذف الجارِّ جَرٌّ – قولُه[4] تعالى: ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا [حُدُودَ مَا أَنزَلَ][5]﴾[6]، فالموضعُ فيها[7] لا يكون إلاَّ جرًّا. قال ذلك ولم يزدْ عليه[8].

فإن قلتَ: هذا الذي ذكرتَه يأباه إطلاقُ العلماءِ الخلافَ. قلت: إنما

---

(١) في (أ): يعمل.

(٢) رأي الفارسي في البصريات ١/٥٤٢. الأغفال ٢/٩٣٥–٩٣٦، الشيرازيات ١/٢٩٤–٢٩٥. شرح الأبيات المشكلة ٢٠٦. وتقرير المسألة في شرح المفصل ٦/١٠٦–١٠٧، شرح التسهيل ٣/٦٨–٦٩، شرح الكافية الشافية ٢/١١٤١، شرح الرضي ق٢ ١/٦٢٦–٦٢٧، أوضح المسالك ٢/٢٣٥، وشرح القطر ٢٣٠، المغني ١/١٣١–١٣٢.

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن حبيش السهلي الخثعمي المالقي (٥٠٨–٥٨١هـ) كان عالمًا باللغة والعربية والقراءات، جامعا بين الرواية والدراية عالما بالتفسير وصناعة الحديث والأنساب، أخذ عن أبي طاهر وابن الطراوة، وأخذ عنه الرندي وأبو الحسن الغافقي، له: نتائج الفكر والروض الأنف. (البلغة ١٣١–١٣٢، والبغية ٢/٨١).

(٤) في (أ): كقوله.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) "الأعراب أشد كفرا ونفاقا... الله على رسوله". التوبة ٩٧.

(٧) كأنها في (ب): منها.

(٨) قال كلامًا نحو ذلك ٣/٢٣١، والحق أنه زاد عليه بحثًا مهمًّا في المسألة ٣/٢٣٠–٢٣٤. إلاَّ أن يكون ابن هشام يعني أنه لم يزد على تلك العلّة.

يريدون ما لا مانع فيه من القول بكلا الإعرابين[1]، وإلاّ فلا خلافَ أنّك إذا قلتَ: (أجدِرْ بأن يقوم[2] زيدٌ)، ثمّ حذفتَ الباءَ[3] كان الموضعُ إمّا جرًّا أو رفعًا، [إن][4] قلنا بأن المجرور بعد (أفعَل) في التعجب فاعلٌ، وهو قول الجمهور[5]، ولا يقول أحدٌ ممن[6] يقول بالفاعلية: إن الموضع[7] نصبٌ.

(يُلَبِّي) [8] يقول له: (لبّيك). وهذه استعارةٌ مرشّحة[9]، وذلك أنه نزّل

(١) في (ب): بكلٍ من الاعرابين.

(٢) في (ب): يقدم.

(٣) في النسختين: ان. ولعله وهم من النساخ؛ فإنّ الذي يُتصوّر حذفه هو الباء، لا (أن).

(٤) مكانها فارغ في (أ).

(٥) انظره في: الأصول ١٠١/١، الإيضاح للفارسي١٣٢، واللمع لابن جني ١٩٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١، التسهيل ١٣٠؛ وعزاه ابن يعيش إلى سيبويه والجماعة (شرح المفصل ١٤٨/٧) وعزاه الأنباري إلى أكثر النحويين (أسرار العربية ١٢٣، ١٢٥).وعزاه الشلوبين للبصريين (شرح الجزولية الكبير ٨٩٢/٢) والرضي لسيبويه (شرح الكافية ق٢ ١٠٩٧/٢، ١٠٩٩). والقول الآخر: أنه في موضع نصب على المفعولية، عزاه ابن مالك للفراء والزمخشري وابن خروف (التسهيل١٣٠) وعزاه الشلوبين للكوفيين (شرح الجزولية ٨٩٢/٢). وكذا عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢.

(٦) كررت في (أ).

(٧) في (أ): للوضع.

(٨) بعده في المتن: (...يلبي دعوتَه الألباءُ).

(٩) فيكون من قبيل الاستعارة التصريحية المرشّحة. فكلامه الآتي يدلّ على أنه راعَى نفْعَ هذا الكتاب للطلاب وجَذْبَه أنظارَهم إليه، وشبّه ذلك بالدعوة، على سبيل الاستعارة، ورشّح ذلك بذكر التلبية التي لا تستعمل إلا مع دعوة ونداء. و تقرير ذلك أيضا في شرح ناظر الجيش ٣/ب. وأجاز أيضا أن تكون الاستعارة مكنية، وذلك أنه شبّه الكتاب بالإنسان، وأضمر التشبيه في النفس، فلم يذكر سوى المشبّه خاصة، ودلّ على أن مراده التشبيهُ المذكور بإثبات شيء من خصائص المشبه به، وهي الدعوة التي لا تكون إلا للإنسان. =

هذا الكتابَ لاشتماله على تلك الصفات المذكورات[١]للواقف عليه[٢]منزلةَ مَن ينادِي الطلابَ: (هلُمُّوا إليَّ)، فرشّح[٣]ذلك بتنزيل الناظر فيه منزلةَ الملبِّي له إذا ناداه، تناسيًا[٤]لما قدّمه من التشبيه، وصرفا للنفس[٥]عن توهُّم توطئته، [٦] وكلُّ استعارة مرشّحة فهذا شأنُها، أعني: تناسيَ التشبيه.

ونظيرُه قولُه:

ويَصْعدُ حتى يظُنَّ الجَهُو   لُ بأنّ له حاجةً في السماءِ[٧]

ونظيرُ الاستعارة والترشيح الواقعَين في كلام المؤلف قولُه:

= وهذا أظهر من الأول.

(١) في (ب): المذكورة.

(٢) في (ب): عليها.

(٣) في (ب): ورشح.

(٤) في (أ): تناسيا

(٥) في (أ): وصرف النفس.

(٦) لم يظهر لي مراده بهذه الكلمة. وتحتمل في الرسم أن تكون: توطئة. أو: توهية. والمشهور في كتب البلاغة الاستغناء عن هذه الكلمة واقتصارهم على: (تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه). كما في أسرار البلاغة لعبد القاهر ١٠٩، مفتاح العلوم ١٦٩،

(٧) البيت من المتقارب، وقائله أبو تمام، ووجه الحسن فيه: أنه شبه الممدوح في سموه وعلوه على أقرانه وتتابُع ذلك – شبّهه بالصعود الحسي، ثم تمادى في ذلك وأوهم أنه صادق في ذلك، حين علله بأنّ له حاجة في السماء فهو يصعد إليها؛ ليقنعك بصدقه وتنسى التشبيه. وبعض المصادر تروي البيت بالألف المطلقة، على طريقة قصر الممدود، أو على تسكين الهمزة، وهو وهَمٌ، نبّه عليه العباسي. ويروى أيضا: (أنّ له).

والبيت في الديوان ٣٤/٤، أسرار البلاغة ٢٧٩، الكشاف ٧٧/١، الإشارات والتنبيهات للجرجاني ٢٢٥، الإيضاح للقزويني ٤٣٤، أنوار الربيع ٢٥٥/١، معاهد التنصيص ١٥٢/٢.

أَمِنْ رَيحانةَ الداعي السميعُ   يؤرِّقني وأصحابي هُجُوعُ[1]

وفيه دقّةٌ، وتقريرُه: [2]أنّ (السميع): (فعيل) بمعنى (فاعل)، أي: السامع إجابتي، فجَعَلَ لهذه المرأة داعيًا[3] يناديه[4] ورشّح ذلك بأنّ مجيئه بالتلبية[5] إجابةٌ يَسمعها.

وقد دَقّ هذا المعنى على جماعة من أهل اللغة، منهم الجوهري[6]، فادّعى أنّ (سميعًا) في البيت بمعنى: (مسموع)؛ بناءً منه على ما هو الظاهر من أنّ الداعي مُسمِعٌ لا سامعٌ[7].

(١) البيت من البحر الوافر، قائله عمرو بن معديكرب الزبيدي الصحابي الفارس المشهور، و(ريحانة) قيل: إنها أخته أو زوجته أو امرأة يتغزّل بها. وفي البيت روايات كثيرة أوردها البغدادي. والمعنى: هل بسبب ريحانة يؤرقني ويشجيني الداعي السميع. والبيت في ديوانه ١٢٨، والأصمعيات ١٧٢، (وفيه تخريج وتوثيق) الكامل ١/٢٦٠-٢٦١، وأمالي ابن الشجري١/٤٥، ٢/٣٤٥، الكشاف ١/١٨١، شرح المفصل ٦/٧٣، شرح التسهيل ٣/٨٢، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٤، وشرح الرضي ق٢ ٢/٧٣٤-٧٣٥، البحر المحيط ١/٣٦٤، والخزانة٨/١٧٨-١٨٧.

(٢) في (ب): وتقديره.

(٣) في (أ): مناديا.

(٤) وهذه هي الاستعارة، حيث جعل حبها في شدة دعوته والإلحاح عليه كالداعي المنادي.

(٥) غلبت عليه الأرضة في (ب). مع أنه لم يذكر في البيت ولا فيما بعده التلبية. ولعله عوّل على أنها مفهومة من السياق.

(٦) في الصحاح ٣/١٢٣٣ (سمع). وهو: أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (... - ٣٩٣هـ) إمام في اللغة والنحو والصرف، أخذ عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، صنّف الصحاح وهو أشهر كتبه، وصنّف مقدمة في النحو. (البلغة ٦٦-٦٧، البغية ١/٤٤٦- ٤٤٧).

(٧) وهو رأي الجمهور كما يقول البغدادي في الخزانة ٨/١٧٨، وعزاه أيضا إلى ابن الأعرابي، والزجاج والبيضاوي، وهو رأي المبرد في الكامل١/٢٦٠. وراجع مصادر تخريج البيت. =

(ويَجتنبَ مُنابَذَتَه) [ص٦] الفعل: (اجتنَبَ) و (تَجنَّبَ) و [(جانَبَ)][1] و(تَجانَبَ) بمعنى.

و(نَبذَه): طَرَحَه [وألقاه][2]، و(تَنابذوه مُنابذةً): تَقاذفوه بينهم، كلٌ[3] منهم يُلقيه إلى الآخر رغبةً عنه.

والنجيب و(النجباءُ) كـ(الكريم) و (الكرماء) وزنًا ومعنًى.

[و][4][في][5] هذه الفقرة الجناسُ المشبَّهُ بجناس الاشتقاق، ومثلُه [قوله تعالى][6]: ﴿قَالَ [إِنِّي][7] لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾[8]، ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم﴾[9]، ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾[10]، وقولُه:

.... فيا دَمْعُ أَنْجِدْنِي على ساكِنِي نَجْدِ[11]

= ولم أجد هذا التفسير الذي ذكره ابن هشام في البيت لأحد غيره.

(١) سقطت من (أ).

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (ب): فكل.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) سقطت من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) سقطت من (أ).

(٨) الشعراء ١٦٨.

(٩) "ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله.... ". التوبة ٣٨ .

(١٠) الرحمن ٥٤.

(١١) البيت من الطويل، وقائله أبو تمام، وصدره: وأَنجدتُمُ من بعد إتْهامِ غيرِكم.... والقزويني في الإيضاح والسعد في التلخيص يجعلانه من جناس الاشتقاق. لا من شبْهه. والأظهر عندي صنيع ابن هشام؛ فإنّ مادتهما مختلفة، فالأول من النجدة، والثاني من النجد وهو الارتفاع. وهو في ديوانه: ٢/١١٠، وأسرار البلاغة ١٤، والصناعتين ٢١٠، وسر الفصاحة ١٨٨، والأغاني ١٦/٤٣٠-٤٣١.الإيضاح للقزويني٥٤٢، التلخيص وشروحه =

(ويَعترفَ العارفون) هذا من جِناس الاشتقاق[1]؛ لأن (الاعتراف) و (العارف) من مادة واحدة، ومثلُه [قوله تعالى][2]: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾[3]، ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾[4]، وقولُ الشافعيّ[5] – رضي الله عنه – في النبيذ: (أجمَعَ أهلُ الحرمينِ على تحريمه)[6].

(برُشْد): ضدّ السَّفَه.[7] ولا أعرفُه يقال[8] إلاّ بضَمّ الأول وسكون الثاني.

= ٤/٤٣٠، وأنوار الربيع ١/٢٢٣.

(١) يراه الدماميني والدلائي من جناس شبه الاشتقاق. (تعليق الفرائد ١/٥٠-٥١، نتائج التحصيل ١/١٢٤).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) الروم ٤٣.

(٤) النمل ٤٤. والظاهر أنه في هذه الآية الأخيرة ليس من جنس الاشتقاق بل من شبهه، كما هو الظاهر من كلام ابن المعتز (البديع ٥٥). وكما في خزانة الأدب للحموي ١/٦٤، حيث نقل عن شمس الدين بن الصائغ أنه يراه من جناس الاشتقاق، وخالفه في ذلك، ويرى أنها من الجناس المطلق؛ لأنه لم يرجع في المعنى إلى أصل واحد، قال: وهو أعظم شواهد البديعيين على الجناس المطلق. وراجع للخلاف: فن الجناس لعلي الجندي ١٢٤، ١٦٤.

(٥) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي (١٥٠- ٢٠٤هـ) أحد الأئمة الأربعة، ولد بغزة، وتوفي بمصر، قال عنه المبرد: هو أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. (البداية والنهاية ٧/١٦٣، وفيات الأعيان ٤/١١٥).

(٦) نَقل هذا القولَ عنه عبدُ القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة ١٠. وانظر: الإيضاح ٥٤٢، والتلخيص وشروحه ٤/٤٣٠. وهو مشهور عنه في كتب البلاغة، ولم أجده له في كتابيه: الأمّ والرسالة، ولا في كتب الفقه. وعُزي في بديع ابن المعتز ٥٢، والصناعتين ٣٣٣ لعبد الله بن إدريس، وهو محدِّث ورِع، توفي عام ١٩٣هـ، وهو غير الشافعي الإمام المشهور.

(٧) غير ظاهرة تماما في (ب). وتحتمل فيها: (من السفه).

(٨) في (أ): يقلا.

[وما][1] ضدُّه الغيُّ[2]، فيقال كذلك، ويُفتح أوّله وثانيه،[3] وقد قُرئَ بهما في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾[4]، وقد يُدَّعى أنهما راجعان في المعنى[5] إلى أَمر واحد.

ومـــن الموافق لإطلاق النـــاس أن (الـــرشَدَ) مما جاء على (الفُعْل)

---

(١) هكذا أثبتُّها اجتهادا وملاءمة للمعنى. وكأنها في (أ): فيما. وهي غير ظاهرة تماما في (ب).

(٢) غير ظاهرة تماما في (ب). وقد يكون المراد: (وأما الذي ضدُّه الغيّ....).

(٣) ظاهر كلامه أنه يفرّق بين ما ضده السفه، وما ضدّه الغيّ. ويؤيّده على ذلك ما نُقل عن أبي عمرو بن العلاء أنّ الرُّشد الصلاح في النظر، وبفتحهما الدين. (الحجة لأبي علي ٧٩/٤ وقوّاه ٨٠، المحرر الوجيز ٤٥٠/٢، الفروق اللغوية لأبي هلال ٢٠٦، (وأورد القول الآخر: أنهما لغتان) وانظر: الحجة لابن خالويه ١٦٤، وإعراب القراءات السبع له ٢٠٥/١-٢٠٦، والكشف عن وجوه القراءات لمكي ٤٧٧/١، البحر المحيط ٣٩٠/٤، والدر المصون ٣٤٢/٣)، ويؤيّده أيضا أنهم أجمعوا على الضم والسكون في (فإن آنستم منهم رُشْدا) وعلى فتحتين في: (فأولئك تحرّوا رَشَدا). وذكر السمين الحلبي أن رأي الجمهور عدم التفريق، وأنهما لغتان في المصدر. (الدر المصون ٣٤٢/٣). وتصديقه في الصحاح ٤٧٤/٢ (رشد). وجاء في نتائج التحصيل ١٢٤/١: " وقد زعم (لم يُسمِّ الزاعم، وقد يكون قاصدا الجوهري) أن (الرَّشَد) بفتحتين أخصّ من (الرُّشْد) بضمّ فسكون؛ لاستعمال الثاني في الأمور الدنيوية والأخروية، بخلاف الأول، ففي الأخروية لا غير". وجعَل الدماميني ما كان على وزن (فُعْل) و (فَعَل) و (فَعال) بمعنى واحد. (تعليق الفرائد ٥١/١). وسيشير ابن هشام إلى ذلك، وهو المشهور ورأي الجمهور، كما سبق.. وفسّر ناظر الجيش (الرشد) الوارد في كلام ابن مالك بأنه ضد الغيّ. (شرح التسهيل ٤/أ).

(٤) "... وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلا" الأعراف ١٤٦. فقراءة الأخوين: حمزة والكسائي بفتحتين، وقراءة الباقين بضم الراء وسكون الشين. (السبعة ٢٩٣، التيسير ٩٣، العنوان ٩٧).

(٥) في (ب): في المعنى راجعان.

و(الفَعَل)[1]، كالسخط والبخل والحزن[2] والعدم والعرب والعجم والفلك والرهب.[3]

والباء متعلّقةٌ بالفعل، لا بالفاعل؛[4] لأنه المعنى، ولأنه الأصلُ في العمل.

(المُغرَى) [5] الطالب، [6]من (أغريتُه بكذا)، و[7]: (ألصقتُه به)، أي: حَثَثْتُه عليه حثًّا يَقتضي [له][8] أن يلازمَه، ولا يَنفكّ عنه.

(وتأتلفَ) [9]أي: عليه متفقةً.[10]

(على تقديمه) [أي:][11]على غيره[12][من][13]ما لم يُكلَّف به.

---

(١) كما في الكتاب ٤/٣٤. وسرد ابن قتيبة ثمانيا وعشرين كلمة على هذا النحو (أدب الكاتب ٣٥٢)، ونحوُها وأزيد منها في المخصص١٥/٧٩. ونقل فيه عن الفارسي أنه يراه مطردا. وانظر إصلاح المنطق٩٨-٩٩، وتهذيبه ٢٣٢-٢٣٦.

(٢) كأنها في (ب): الغذر

(٣) كأنها في (ب): والوصب.

(٤) يعني الباء ومجرورها في قوله: (برشد): فهما متعلقان بالفعل (يعترف) لا بفاعله (العارفون)؛ لما سيشرح لك.

(٥) سبقت في (أ) بكلمة: (من)، وأظنها زيادة غير صحيحة، وليست موجودة في (ب). وتمام المتن: (... برشد المغرى بتحصيله).

(٦) في (ب): الطلب.

(٧) غير ظاهرة في (ب).

(٨) سقطت من (أ).

(٩) تمام المتن: (وتأتلفَ القلوب)

(١٠) في (ب): بتفقه.

(١١) سقطت من (ب).

(١٢) في (أ): غير.

(١٣) سقطت من: (أ).

(وتفضيله) أي: عليه. وحذَفَ مفعولَه كما فَعَل في قوله: (على تقديمه)[١]، وقد يكون المراد: على جعله مقدَّمًا مفضّلاً، أي: ذا تقدّم وفضل؛ فلا يكون لهما مفعولٌ[٢]. (فلْيَثِقْ) أمرٌ في ضمنه وعدٌ.

(متأمّلُه): مَنْ دلّه النظرُ فيه، يُشير إلى قوله مما تقدّم: (بِرُشْدِ المُغْرَى بتحصيله). (أمَلَه)[٣]: مأموله. (ولْيتَلَقّ): [٤] أمرٌ مجرّدٌ.

(بالقَبول) (القَبول) أحدُ المصادر الخمسة الآتية على (الفَعُول) بفتح الأول، وأخواتُه: الوَقود والوَلوع[٥]والطَّهور والوَضوء[٦].

(ما يَرِدُ): ما يأتي.

(من قِبَله): من جهته؛ لأنّ الانتفاع بالكتابِ والشيخ والصاحب موقوفٌ على كمال حُسْن الاعتقاد. وذكَرَ النوويُّ أن بعضهم كان إذا ذهَب إلى معلّمه تصدّقَ بصدقة، وسألَ اللهَ أن يخفيَ عنه عُيوبَه خشيةَ أن تظهرَ له؛ فلا ينتفعَ به.[٧]

---

(١) تأويله في الموضعين أن الهاء فيهما راجعة إلى الطالب المُغرَى، فهو المقدَّم والمفضَّل، والمفعول هو هذا الكتاب، فهو المقدَّم والمفضَّل.

(٢) في هداية السبيل ٣٤: " والضمير في (تقديمه) و (تفضيله) يحتمل أن يعود إلى (المغرى)، وهو الأرجح، ويحتمل أن يعود إلى (الكتاب).

(٣) من قول ابن مالك: (فليثق متأمّله ببلوغ أمله).

(٤) في (ب): وليتق.

(٥) في (أ): الولوغ.

(٦) تراجع في الكتاب ٤٢/٤، قال السيرافي: هذه خمسة مصادر على (فَعول) لا نعلم أكثرَ منها. (شرح الكتاب ٨٠/٥/ب. وانظر: إصلاح المنطق ٣٦٦-٣٦٧، وتهذيبه ٦٩٤.وفيهما زيادة: (الوزوع)، والمخصص ١٥٥/١٤. والمزهر ٧٣/٢.

(٧) المجموع شرح المهذب ٣٦/١. وفيه: "....وقال: اللهم استُر عيب معلّمي عنّي، ولا تُذهبْ بركة علمه مني".

وفيه تلويحٌ باشتماله[1] على ما [لا][2] يُعثَر عليه في تأليفِ غيرِه؛ ولهذا خِيفَ على الواقف عليه إنكارُ شيء مما فيه، ويُقوّي هذا التلويحَ قولُه: (وإذا كانت العلومُ منحًا إلهيةً [ومواهب][3]...) إلى آخره[4].

(ولْيكُنْ لحُسْن الظَّنِّ آلفًا، ولدواعي الاستبعاد مخالفًا) هذا تذييل، وهو إيقاعُ جملة عقبَ[5] أخرى مشتملة على تأكيد منطوقها أو مفهومها[6]، فالأول كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾[7]، ومثلُه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ [كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ]﴾[8]، وهذا فيه تذييلان[9]، ومن الثاني قولُ النابغة[10]:

---

(١) في (ب): باستماله.

(٢) سقطت من (أ). ويؤيّد إثباتها قولُه بعد: (وإنما احتاج المؤلف لذلك لما اشتمل عليه الكلام السابق من التلويح باشتماله على أمور لا يُعثر عليها في غيره،...)

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في(ب): الواخره.

(٥) في (ب): عقيب.

(٦) فحين تأتي جملة التذييل وفيها بعض ألفاظ ما قبلها فهي حينئذ مؤكدة لمنطوقها، وإن لم تشتمل على شيء من ألفاظها فهي المؤكدة لمفهومها، وستوضحه الأمثلة.

(٧) سبأ ١٧.

(٨) لم أجده في النسختين، والوجهُ الإتيانُ به؛ لأن فيه شاهدا، كما سترى. والآيتان هما: ٣٣- ٣٤ من سورة الأنبياء.

(٩) يريد الآية الأخيرة: أما التذييل الأول فقوله: (أفئن مت فهم الخالدون) لأنه يؤكد نفي الدوام لأحد من البشر، وفيه بعض ألفاظ ما أكّده، وهو ذِكْرُ مادة (الخُلد). وأمّا التذييل الثاني فهو قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت)، فهو تأكيد ثان لنفي الخلد، وليس فيه شيء من ألفاظ المؤكّد، فهو من النوع الثاني الذي سيمثّل له بعدُ.

(١٠) الذبياني، زياد بن معاوية الغطفاني المضري (١٨ قبل الهجرة) شاعر جاهلي، من الطبقة =

ولستَ بمُسْتَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّه   على شَعَثٍ أيُّ الرِّجالِ المُهَذَّبُ[1]

وفائدة التذييل إيقاظُ الغبيّ وتأكيدُ الأمر عند الذَّكْر.

ويَحتمل قولُه: (ولدواعي الاستبعاد) وجهين:

أحدهما: أن يكون استعارةً، وذلك على إطلاق (الدواعي) على الأمور المقتضية لاستبعاد شيء منه خالَفَها[2].

والثاني: أن يكون على وجه الحقيقة، وذلك أن يكون الداعي للاستبعاد المقدَّر بعضَ الناس.

فإن قيل: إنّ (داعيًا) فيما لا يَعقل يُجمَع على (دواعي[3])، بخلافه فيمَن يَعقل، فإنه غلّب الأولَ: [4] إنْ قُدِّر صفةً، فهو صفةٌ لما لا يَعقل، فيكون كـ(نجم طالع) و (نُجُم طوالع)، وإنْ قُدِّر اسمًا فيكون كـــ(كاهل) و (كواهل)[5].

= الأولى، ومن أصحاب المعلقات، كان الشعراء يعرضون شعرهم عليه في عكاظ. (طبقات فحول الشعراء ١/٤٣، الشعر والشعراء ١/١٥٧-١٧٣).

(١) البيت من الطويل، وقوله (تلمه): أي: تضمه إليك وتواخيه. و (على شعَث) أي: على هنات وعيوب. والشاهد فيه: أن صدره دلّ بمفهومه على نفي الكامل من الرجال، فحقّق ذلك وقرّره بعجزه. والبيت في ديوانه صنعة ابن السكيت ٧٨، والإيضاح للقزويني ٣٠٩، وهو مشهور ذائع في المصادر.

(٢) أي: استبعاد شيء من هذا الكتاب خالف هذه الدواعي، وهي الصوارف والأمور التي شبّهها لشدة إلحاحها على الطالب بالترك والاستبعاد -شبّهها بإنسان يدعو إلى ذلك. وفسّر الدماميني والدلائي الاستبعاد بأنه اعتقاد بُعد أن يصدر الفضل والعلم عمّن صدر عنه.

(٣) كذا في النسختين، ولعله أراد حكاية لفظ الجمع.

(٤) هنا في (ب)، كلمة كأنها مطموسة تصحيحا.

(٥) راجع لجمع (فاعل) من غير العاقل على (فواعل) اسما كان أوصفةً في: الكتاب ٣/٦١٤، ٦٣٣. المقتضب ٢/ ٢١٦ – ٢١٧، الأصول ٢/٤٥٠، الجمل للزجاجي ٣٧٦-٣٧٧، التكملة ٤٤٣-٤٤٤؛

قلت[1]: اجعله جمعًا لـ(داعية)، والهاء للمبالغة، كما تقول: (فلان داعيةُ السنة)، ويكون المعنى أبلغَ؛ لأنه إذا لم يُطِعْ، [2]مَنْ [...][3] على استبعاد ذلك فعدمُ طواعيته لمن هو دونَه أجدرُ.

(فَقَلَّما) (قَلَّ) كلمةٌ موضوعةٌ في الأصل لمعنى[4] القلّة، ثمّ أُدخلتْ عليها (ما)، فأبطَلَت احتياجَها إلى الفاعل، وهيّأتْها للدخول على الجمل الفعليّة خاصةً، وأُشرِبَتْ[5] معنى النفي، كما أشربت (إنّ) عند دخول (ما) عليها معنى الحصر، قال:

قَلّما يَبْرَحُ المُطيعُ هَواهُ　　　كَلِفًا ذا صَبابة وشُجُونِ[6]

وتُكتب متصلةً، كما توصل (ما) الكافةُ بـــ(إنّ) وأخواتها[7]، قاله أبو الفتح[8]، وكذلك قال في (طالما)، وقال: لو كانت الراءُ توصَل بـــ(ما) بعدها

---

(١) لعله يريد أن يجيب عن إشكال استعمال ابن مالك كلمة (دواعي) التي ظهر في الإيراد السابق أنها تصدق على الاحتمال الأول فحسب من الاحتمالين اللذين أوردهما، ولا تصدق على الثاني؛ لأنه لما يعقل.

(٢) وتحتمل على بُعدٍ في النسختين أنها (يطلع).

(٣) كلمتان لم أستطع قراءتهما في النسختين. والمعنى ظاهر جدًا.

(٤) في (ب): بمعنى.

(٥) في (ب): فأشرب

(٦) البيت من البحر الخفيف، لم أعرف قائله. وهو في ديوان الصبابة لابن أبي حجلة ١٨ برواية: (كلفا ذا صبابة وجنون)

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي٣/٢٢٥، شرح قواعد الإعراب للكافيجي٤٨٥، وللقوجوي ١٦٢ (ينقل عن الشريف الجرجاني). الهمع ٦/٣٢٠، وشرح الشافية للجاربردي ٢/٢٧١-٢٧٢.

(٨) يعني عثمان بن جني؛ فهو أشهر من اكتنى بهذه الكنية، وقد أشار إليه من قبل مرتين بهذه الكنية. ولم أجد هذا القول في كتبه، ونقل ابن الدهان عن (عثمان) أنه لا يرى كتابتها إلاّ موصولة. (الهجاء ٢٢) ولعله يعني ابنَ جني. خلافا لتفسير المحقّق.

لوصلتُها بـــ(ما) [في][1]: (كثُرما).

وعن ابن درستويه[2]: أنّ (ما) لا تُوصل في الخط بغير (نِعْم) و (بِئْس)[3].

(حُلِّيَ مُتَحَلٍّ)[4] (حُلِّيَ) بضم الحاء وكسر اللام المشددة، أي: (وُصِفَ مُتَّصِفٌ)، يقال: حَلّيت الرجلَ: ذكَرت حليته، ولم أسمعهم يقرؤونه إلاّ: (حَلِيَ) بفتح الأول[5] وكسْر الثاني[6]، ولا يظهر له وجهٌ؛ لأنه يقال: (حَلِيَ فلانٌ بعيني) إذا أعجبك، و (ما حُلِيَ[7] من هذا الأمر بطائل)، أي: لم يَظفر منه بطائل. ولم أقف على غير هذين المعنيين، ولا مَساغَ لواحدٍ منهما ههنا.[8]

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) أبي محمد، عبد الله بن جعفر بن المرزبان الفسوي (٢٥٨– ٣٤٧هـ) تلميذ المبرد، قرأ عليه الكتاب، وكان شديد التعصب للبصريين، له شرح كتاب الجرمي والإرشاد وكتاب في الهجاء. (طبقات النحويين واللغويين ١١٦، البلغة ١٢١، البغية ٣٦/٢).

(٣) ومنع أن توصل ب(طال) و (قلّ) و (كثر). (كتاب الكتاب له: ٧). والذي في الهمع ٣٢٠/٦: أنّ ابن درستويه والزنجاني استثنيا (قلّما) فحسب، فقالا: إنها تفصل. وظاهر كلام السيوطي أنهما فيما عداها يريان الوصل. (الهمع ٣٢٠/٦) وأجاز ابن قتيبة في (نعم) و (بئس) الوجهين، واستحبّ الوصل. (أدب الكاتب ١٧٢). ونحوه في كتاب الهجاء لابن الدهان ٢٢.

(٤) تمام المتن: (فقلما حلي متحل بالاستبعاد إلاّ بالخيبة والإبعاد). قال الدماميني: والباء من قوله: (بالاستبعاد) متعلق ب(متحل)، ومن قوله: (بالخيبة) متعلق ب(حلي)، والاستثناء مفرّغ. (تعليق الفرائد ٥٣/١).

(٥) في (أ): اللام.

(٦) وهكذا ضبط بالحروف في تعليق الفرائد ٥٢/١، وهداية السبيل ٣٦، ونتائج التحصيل ١٢٦/١.

(٧) هكذا ضُبطت في (أ).

(٨) وافقه على هذا الاستشكال ناظرُ الجيش، وخالفه في حَلّه، فبعد أن ذكر معنيي (حَلِيَ) عن الجوهري قال: "ولا يظهر واحد من المعنيين هنا، فإن كان (حَلِيَ) يُستعمل بمعنى (تَحَلّى =

ثمّ مما يدلّ على ما قلت قوله: [(١)](مُتَحَلٍّ)، ولم يقل: حالٍ.

(وإذا كانت العلومُ.. إلى آخره) هذا يُسمّى عند البديعيين المذهبَ الكلاميَّ، وهو إرداف الكلام بما يَصحَبه[(٢)]، أو بما يُؤنس به، ونحوُه: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ[ص٧] وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[(٣)].

وإنّما احتاج المؤلفُ لذلك لما اشتمَل عليه الكلامُ السابقُ من التلويح باشتماله على أمورٍ لا يُعثَر عليها في غيره، وهي دعوى عريضةٌ مفتقرةٌ[(٤)] إلى ما يُؤنِس بها.

(العلومُ) [و][(٥)] كثيرٌ من الناس يَستشكل جمعَ (العِلْم) في هذا الموضع، ويُجيب[(٦)] بأنّ المصدر يُجمَع إذا اختلفَت معانيه، وهو خطأ؛ لأن

= بكذا)، أي: اتصف به فلا إشكال، وإلاّ فقد يكون أصل التصنيف: (فقلّما تحلّى...) ثم عرض التغيير للكلمة في الكتابة. (شرح التسهيل ٤/أ). ويظهر لي أن لضبطها: (حَلِيَ) وجهًا؛ فيكون معناها أنه اتصف بهذا الشيء، وأنّه كالذي لبسه وصار شعارا عليه. ويصحّ في اللغة أن يُعبَّر عن اللباس ب (حَلِيَ) و (تحلّى) كلتيهما، ففي الصحاح ٢٣١٨/٦ و اللسان (حلا): (حَلِيَت المرأة حَلْيا): لبسته، و(حَلِيَت): صارت ذات حَلْيٍ، و(تحلّت): لبست حَلْيا أو اتخذت، و(تحلّى بالحَلْي) أي: تزيّن. (بتصرف واختصار). وأشار الدماميني والدلائي إلى هذا المعنى، وأوردا وجها آخر: أن تكون (حلي) بمعنى: ظفر، من قولهم: (لم يحل فلان من فلان بطائل) أي: لم يستفد منه كبيرَ فائدة.

(١) غير ظاهرة تماما في (ب).

(٢) كذا في (ب)، وهي محتملة، ولم تظهر بوضوح في (أ) بسبب الأرضة. ولعل الأظهر: (يصححه)؛ حتى يقارب تعريف البلاغيين أنه: أن يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريق أهل الكلام. (الإيضاح ٥١٦). التلخيص وشروحه ٣٦٨/٤-٣٧٢.

(٣) المؤمنون ٩١.

(٤) في (ب): مفترقة.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) هي هكذا في النسختين. والمراد: أن بعض العلماء يذكر في إيراد هذه المسألة هذا =

(العلْم)[1] الممتنعَ جمعُه إنّما هو الذي يُراد به الإدراكُ، وذلك حقيقةٌ واحدةٌ لا تَكَثُّرَ لها، وليس هذا بمرادٍ هنا، وإنّما المراد المعلومُ[2]، وهو مشتمِلٌ على حقائقَ متعدّدة مختلفة، فجمْعُه كجمْع (المعلوم)[3].

(منَحًا) جمعُ (منْحة)، وهي العطيّة التي لا يجب على المعطَى أداؤُها.

(إلهية) منسوبة إلى الله – سبحانه.

(ومواهبَ) جمعُ (موهبة).

(اختصاصية) منسوبة إلى (الاختصاص)، أي: يَخُصّ بها – سبحانه – مَن يشاء من عباده.

([أنْ][4] يُدَّخَرَ [5])أي: يُحفَظ.

(لبعض المتأخرين) يعني نفسَه، وهو التفاتٌ عمّا يقتضيه المقامُ.

(ما عَسُرَ [6])ما امتنَع، ومثلُه: ﴿[ذلكَ][7] رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾[8]، أي: ممتنع.

وإنما لم أحمِلْه على ظاهره؛ لئلاّ يتناقضَ مع قولِه: (أن يُدّخَر على كثيرٍ)[9].

= الإشكالَ، ثم يجيب عنه بالجواب الآتي الذي لم يعجب ابنَ هشام، وجاء بخيرٍ منه.

(١) في (أ): العمل.

(٢) كأنها في (أ): العلوم.

(٣) قال ناظر الجيش: المراد اسم ذات العلوم، لا المصدرُ؛ ولذلك جمَعَه. (شرح التسهيل٤/أ).

(٤) سقطت من (ب).

(٥) تمام المتن: (فغير مستبعدٍ أن يدخر...)

(٦) تمام المتن: (... ما عسُرَ على كثيرٍ من المتأخرين)

(٧) سقطت من (أ).

(٨) : أئذا متنا وكنا ترابا... ". ق ٣. وأراد بالآية أن ظاهر معنى (العسر) و(البعد) ما أمكن حصوله ولكنه عسير وبعيد، وأورد أنه قد يراد بهما شيء غير ذلك؛ وهو عدم الإمكان أصلا. ولم أجد هذا المعنى الذي ذكره في (عسُر) أنه بمعنى: (امتنع). ولعله عبّر عنه بعاقبته ومايؤول إليه؛ فإن العسير قد يمتنع ولا يتحقق.

(٩) فـ(يُدَّخر) بمعنى: يحفظ ويُقصَر على صاحبه، وهذا يناسب معنى أن بعض العلوم قد =

[و][1] إنما قال [ذلك][2] تأدّبا[3] مع أعلام المتقدّمين– رحمهم الله أجمعين[4].

(أعاذَنا اللهُ [من حَسَدٍ][5]): أجارَنا.[6]

(يَسُدُّ... إلى آخره)[7] في (يَسُدُّ) و (يَصُدُّ) الجناسُ المضارع[8]؛ لاشتراك السين والصاد في الصفير والهمس والرخاوة.

(تَوالِي) [9] تتابُع.

(الآلاء) النَّعْماء، واحدها: (إِلَى) كـ(عِنَب) و (أعْناب)، [و (أَلَى)، كـ(جَمَل) و (أجمال)][10]، و (إِلْيٌ) كـ(حِمْل) و (أحْمال)، وفي هذا اقتباسٌ من قوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[11].

= امتنعت تماما عن بعض المتقدمين، ويؤيّد هذا ما ذكره من قبلُ أن العلوم مواهب اختصاصية، ولو أراد بـ(عسر) معنى (بعُد و لم يمتنع) لكان ذلك يُناقض قوله: (يُدَّخر).

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (أ): تماديا.

(٤) لعله أراد أنّه عبّر بـ(عسُر)، و لم يعبّر بـ(امتنع)، مع أنه يريد معناها. ولعلّ فيه أيضا اعتذارا لهم بتقدّم زمانهم وعدم وقوفهم على بعض ما ألّفه من جاء بعدهم، وفيه أيضا أنه تأدّب مع المتقدّمين فلم يجعل سببَ ما امتنع عنهم ضعفَ علمهم أو تقصيرَهم، بل هي منح إلهية قسمها الله بين عباده، فأعطى المتقدّمين وأعطى المتأخرين.

(٥) في (أ): حاسد. وأثبت الموافق لمتن التسهيل. وما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(٦) في (أ): افادنا.

(٧) تمام المتن: (... يسدّ باب الإنصاف، ويصدّ عن جميل الأوصاف).

(٨) ذلك أيضا في شرح ناظر الجيش للتسهيل ٥/أ. وقد سلف حديثٌ عن الجناس المضارع.

(٩) تمام المتن قوله: (وألهمنا شكرا يقتضي توالي الآلاء...).

(١٠) ساقط من (أ).

(١١) إبراهيم ٧.

(ويَقضي) يَحكُم، ومنه: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾[١]، وفيه مع (يقتضي) الجناسُ الناقص[٢]، ومثله قوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾[٣]، وقولُ الشاعر:

يَمُدُّون منْ أَيْدٍ عَواصٍ عَوَاصِمٍ   تَصُولُ بأَسْيافٍ قَواضٍ قَواضِبِ[٤]

(اللَّأواء)[٥] الشدة. وفي هذا تلويحٌ بشكايته من أمرٍ حاصل.

(وهأنا) (ها):[٦] تنبيهٌ أدخلوه على ضمير الحاضر إدخالَهم على اسم الإشارة بجامع ما بينهما من حُضور المسمَّى[٧]، وقولُه تعالى: ﴿هَاأَنْتُمْ أُولَاءِ﴾[٨] محتمِلٌ لذلك[٩] ولكونه داخــلاً على الإشارة ولكونه[١٠] قُــدِّم[١١] ويؤيِّد[١٢]

(١) غافر ٢٠.

(٢) وهو أن يختلف اللفظان في عدد الحروف فقط. (الإيضاح للقزويني ٥٣٨، شروح التلخيص ٤/٤٢١-٤٢٤).

(٣) القيامة ٢٩-٣٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام، في ديوانه ٢٠٦/١، وأسرار البلاغة ١٨، والصناعتين ٣٤٣، وسر الفصاحة ١٨٨، والإيضاح ٥٣٨، ٥٤٢، ومعاهد التنصيص ٢٢٥/٣.

(٥) زيد قبلها في (أ): ثم. وتمام المتن قوله: (ويقضي بانقضاء اللأواء)

(٦) في (أ): هاء.

(٧) انظر: الكتاب ٣٥٤/٢، ينقل عن الخليل. والمفصل ٣٠٩، وشرحه لابن يعيش ١١٦/٨.

(٨) "..... تحبونهم ولا يحبونكم". آل عمران ١١٩.

(٩) وهو رأي سيبويه (الكتاب ٣٥٤/٢)، ونقله عنه ابن يعيش في شرح المفصل ١١٦/٨، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٤٥/١.

(١٠) كذا في النسختين، ولها وجهٌ، ولعلها (ولكنه)، والضمير يرجع لحرف التنبيه (ها). والأصل: (أنتم هؤلاء).

(١١) ضبطت في (أ) بضم الدال، ولعلّها شدة لم تظهر بوضوح. وهذا هو رأي الخليل (الكتاب ٣٥٤/٢، شرح المفصل ١١٦/٨، شرح الرضي ق٢ ١٣٥٩/٢).

(١٢) في (أ): ويريد.

الأولَ أنه الظاهر وقولُه[1] تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ﴾[2] ودعوى التأكيد خلافُ الأصل[3].

(ساعٍ)[4] مُبادرٌ، من قوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾[5]، أو (سرِيعُ[6] العَدْوِ) من قوله -عليه [الصلاة][7] والسلام-: (إذا أتيتم الصلاةَ فلا تأتوها[8] وأنتم تَسْعون)[9]، ففيه استعارة تبعيةٌ[10]، وكأنه ضَمَّنه معنى (أَخذ)؛

(١) كأنها في (ب): في قوله

(٢) "... حاججتم فيما لكم به علم". آل عمران ٦٦. وانظر: النساء ١٠٩، محمد ٤٧.

(٣) فلا يقال في هذه الآية الأخيرة إنّ (ها) دخل على اسم الإشارة، ولكنه قُدِّم؛ وسبب ذلك أنّ (ها) لا تزال موجودة قبل اسم الإشارة، ولم تقدَّم، فإن قيل: إنها قدّمت، ثمّ جيء بالثانية توكيدا لها فهذا بعيد؛ لأن التوكيد خلاف الأصل. وقد اعتذر الرضي بنحو هذا عن الخليل، فقال إن إعادة (ها) للبعد بينهما. (شرح الرضي ق٢، ٢/١٣٦٠). وتسمية (ها) الثانية مؤكِّدة هو نصّ كلام ابن مالك في التسهيل ٤٠، والأشموني ١٤٦/١. وأشار إليه ابن هشام في المغني ٣٤٩/٢..

(٤) الذي في النص المحقق من التسهيل وبعض الشروح: (شارع). وما أثبته ابن هشام مذكور في بعض الشروح أيضًا، وأشار محقق التسهيل إلى وجوده في بعض النسخ.

(٥) "يأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة.... ". الجمعة ٩.

(٦) كذا في النسختين، وهو صحيح؛ فهو مصدر آخر مثل (السُّرعة)، ويضبط بفتح السين وكسرها مع سكون الراء وفتحها. (الصحاح ١٢٢٨/٣، اللسان: (سرع)، القاموس (سرع).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (أ): تاتوها.

(٩) ورد بلفظ الاستشهاد في مسند أحمد ٢٣٨/٢، وسنن النسائي ١١٤/٢، ١١٥، ٢٩٤/١؛ وسنن البيهقي ٢٢١/٢، ٢٩٧، وكنز العمال برقم ٢٠٧٩.

(١٠) ذلك أنّ الاستعارة واقعة في لفظ (ساعٍ)؛ وهو وصفٌ: اسمُ فاعل، وليس اسمَ جنس، وشأن التبعية أنها تقع في الأفعال والأوصاف المشتقة منها وفي الحروف، وأمّا الاستعارة =

فلهذا[1] عدّاه تعديتَه[2].

(انتدبت)[3] إن قُدِّرَ مبنيًّا للمفعول ففيه إشارةٌ إلى أنه مسؤول في ذلك[4]، أو للفاعل فهو[5] المنتدِب لنفسه[6]، أي: أنه دعاها إلى ذلك، ويكون فيه حذفُ المفعول.

(خَتَمَ): [تَمَّمَ] [7]. ([الله لنا][8] ولقارئيه[9]) هو بالهمز[10] والياء جمع (قارئ)، [لا][11] بالهمزة فقط، على أنه مفرد، لقوله[12] بعدُ[13]:

= الأصلية فإنما تقع في أسماء الأجناس. (بيان ذلك وتفصيله وتعليله في الإيضاح ٤٢٩، والتلخيص وشروحه ٤/١٠٨-١٢٦).

(١) في (ب): فبهذا.

(٢) في (أ): تعدية. والمراد أنه عدّاه ب(في)، كما تقول: (أخذ في كذا)، أي: بَدأ به.

(٣) تمام المتن: (وها أنا ساعٍ فيما انتدبت إليه، مستعينا بالله عليه).

(٤) في هداية السبيل ٣٨: (ندبه إلى كذا) و (انتدبه) أي: دعاه. أعلَمَ رحمه الله أنه طُلِب منه ذلك، ودُعي إليه. ا.هـ. ولم يذكر ناظر الجيش فيها إلا بناءها للمفعول. (شرح التسهيل ٥/أ).

(٥) في (أ): فهذا.

(٦) جاء في تعليق الفرائد ١/٥٨-٥٩: "... بالبناء للفاعل، أي: أجَبْتُ إليه، كأنّ خاطره دعاه إلى تصنيف هذا الكتاب، فأجاب إلى ذلك، ومنه: (انتدب الله لمن خرج في سبيله...) أي: أجاب إلى غفرانه". وانظر نحوه في هداية السبيل ٣٨.

(٧) سقطت من (أ).

(٨) ساقط من (ب).

(٩) في (ب): ولقارئه.

(١٠) في (ب): بالهمزة.

(١١) سقطت من (أ).

(١٢) هذا تعليل إثباته في المتن لفظ (قارئيه) بصيغة الجمع، وتركه لفظ (قارئه) بلفظ الإفراد. وقد أثبت محقق التسهيل ورود اللفظين كليهما في النسخ.

(١٣) هكذا ضبطت في (ب). وهي في (أ): بعده.

([لي][1] ولهم). لا يقال: أراد الجنس؛ لأنّ مثل: (فرس) و (غلام) لا يَعمّ بالإضافة؛ ولهذا لا يقال: (عَبْدي[2]أحرارٌ)، وإذا قال: (عَبدي حُرٌّ) لم يعتق جميعُ أعبُده، خلافًا لبعضهم[3].

(بالحُسنى) أي: بالخاتمة التي حُسنُها أكثرُ، أو بالخاتمة الحسَنة، مثلُ قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾[4].

(وحَتَمَ) [5] أوجَبَ. وفيه جناسُ تصحيف[6]. ونازَعَ القاضي عياض[7] –

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (أ): عبيدي.

(٣) المسألة بين الفقهاء خلافية، والمشهور عند الحنابلة أنّ جميع العبيد يعتقون؛ لأنهم يرون المضاف عامًّا، وخالفهم غيرهم. راجع: المبدع لابن مفلح ٦/٣٠٠-٣٠١، كشاف القناع للبهوتي ٥/٢٤٦، وقواعد ابن رجب ٣٤٨، الإنصاف للمرداوي ٧/٤٢٦، ٨/٤٦٢، الكوكب الدري للأسنوي ٢٢٣.

(٤) الإسراء ٢٥. والمراد أن المعنى: أن الله هو العالم بها، فليس (أفعل) التفضيل على بابه؛ دالاًّ على الاشتراك وتقدم أحد المشتركين؛ فإن الله لا يشاركه أحد في علمه بما في النفوس. وهذا مؤيّد للتأويل الثاني الذي ذكره في (الحسنى).

(٥) تمام المتن: (وحتم لي ولهم الحظ الأوفى في المقر الأسنى بمنه وكرمه). والذي في متن التسهيل المحقق: (وختم) بالخاء المعجمة، وأحسبه تصحيفا أو تطبيعا؛ لدلالة السياق على إرادة (وحتم) بالحاء المهملة، وكلام الشراح – ومنهم ابن هشام- يدل على ذلك أيضا.

(٦) في (ب): التصحيف. يريد في مقابلة (خَتَمَ). وقد أشار إلى ذلك أيضا ناظر الجيش في شرحه ٥/أ. وراجعه في شرح التلخيص للسبكي (عروس الأفراح: ضمن شروح التلخيص ٤/٤٣٣) ومعجم المصطلحات البلاغية٢٧٣-٢٧٤

(٧) ابن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي، أبو الفضل (٤٧٦-٥٤٤هـ) من شيوخه أبو القاسم المعافري وأبو الحجاج الكلبي، اشتهر بتوليه القضاء في الأندلس والمغرب، من كتبه: مشارق الأنوار والشفا بتعريف حقوق المصطفى. (وفيات الأعيان ١/٣٩٢، الأعلام ٥/٩٩).

رحمه الله – في كونه من أنواع البديع، ذكَره في كتابه[1]: (بُغية الرائد)[2]، وردَّ على الثعالبي[3] في ذلك.

[(الحظُّ)][4] النصيب، ﴿فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾[5].

(المَقَرّ) اسم لمكان الاستقرار[6]. وزَعم بعضُهم أنه لا يقال: (اللهم اجعلْنا في مستقَرّ رحمتك)[7]، ذكره النووي في الأذكار[8]، وردَّه.

---

(١) في (ب): كتاب.

(٢) لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد ص١٩٤-١٩٥.

(٣) نوع الجناس الذي أثبته هو: (الذي يشبه التصحيف).

ورأيه هذا في كتابه: أجناس التجنيس ١٦/ب (بالترقيم الأصلي للمخطوط، ضمن المجموع). ونُشر باسم: المتشابه، بتحقيق: د. إبراهيم السامرائي، في العدد العاشر من مجلة كلية الآداب ببغداد، ١٩٦٧م، من ص٦-٣٣، وكلامه عن هذا النوع في ص١١.

وهو أبو منصور، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (٣٥٠- ٤٢٩هـ) صاحب الكتب المشهورة في الأدب، منها يتيمة الدهر وله في اللغة: ثمار القلوب. (وفيات الأعيان ٢٩٠/١، شذرات الذهب ٢٤٦/٣. الأعلام ١٦٣/٤-١٦٤)

(٤) سقطت من (ب).

(٥) " وإن كانوا إخوة رجالا ونساء.... ". النساء ١٧٦.

(٦) في (أ): الاقرار.

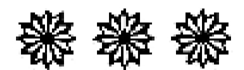
(٧) يرى ابن تيمية كراهةَ ذلك؛لأنه يكره الدعاء بالبقاء لكل أحد في الجنة؛ لأنه شيء قد فُرغ منه، قال: ونصّ عليه الإمام أحمد في رواية ابن أصرم، وقال له رجل: جمعنا الله وإياك في مستقر رحمته، فقال: لا تقل هذا، وقال: وكان أبو العباس-يعني جده- يميل إلى أنه لا يكره هذا. (الفتاوى الكبرى ٦١٥/٤).

ونقله النووي عن أبي بكر بن يحيى، وكان من الفقهاء والأدباء والعلماء، وحجته أن رحمة الله أوسع من أن يكون لها قرار. (الأذكار ٥٨٩).

(٨) ٥٨٩.

(الأَسْنَى)[1] الأَرْفَع، أو: الأَضْوَأ[2]، على أنه من[3](السناء) بالمدّ، أو بالقصر[4]، ومنه: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾[5]. والأظهرُ الأول.

وقد أتيتُ على ما اشتملتْ عليه هذه الخطبةُ البديعة من لفظ رائق، ومعنى فائق، ونظْمٍ مؤتلف متناسق. وهذا حينُ الشروع في تفسير كلامه في المسائل النحوية ومقدّماتها، والله المستعان، وعليه التُّكلان، وصلى الله على سيدنا محمد، و[على][6] آله [وصحبه][7]وسلّم تسليمًا، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم..



(١) في (أ): الأسمى.

(٢) في (أ): والأضوى.

(٣) في (أ): هو.

(٤) في (أ): القصر. وهو بالمدّ بمعنى الارتفاع، وبالقصر بمعنى الضوء والبرق. (اللسان: سنا).

(٥) النور ٤٣.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) سقطت من (ب).

فهرس المراجـــع

١. ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي، د.علي فودة نيل، جامعة الملك سعود، ١٤٠٦هـ.
٢. ابن هشام الأنصاري، حياته ومنهجه، د. عصام نور الدين، الشركة العالمية، لبنان، ١٩٨٩م
٣. ابن هشام وأثره في النحو العربي، د. يوسف الضبع، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٨هـ
٤. إتحاف ذوي الاستحقاق، لابن غازي، ت: حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ
٥. أجناس التجنيس، لأبي منصور الثعالبي، مخطوط بجامعة الإمام، رقم: ٦١٣٣/ف.
٦. أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، ت: محمد البنا، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.
٧. أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.
٨. الأذكار، للنووي، ت: محيي الدين مستو، دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٧هـ
٩. الارتشاف، لأبي حيان، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة المدني.
١٠. أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، ت: ريتر، استامبول، ١٩٥٤م.
١١. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ت: محمد البيطار، مجمع اللغة دمشق. د. ت.
١٢. الإشارات والتنبيهات، للجرجاني، ت: عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة.
١٣. الأشموني (شرح الألفية له، ومعه حاشية الصبان)، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٣٦هـ
١٤. إصلاح المنطق لابن السكيت، ت: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، ١٣٦٩هـ
١٥. الأصمعيات، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ١٣٨٧هـ.
١٦. الأصول لابن السراج، تحقيق حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ
١٧. إعراب القراءات السبع لابن خالويه، ت: عبد الرحمن العثيمين، م الخانجي، ١٤١٢هـ.
١٨. الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩م.
١٩. الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨١م.
٢٠. الأغفال لأبي علي الفارسي، رسالة ماجستير، إعداد: محمد إسماعيل، جامعة عين شمس.
٢١. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد، ت: مصطفى السقا، الهيئة المصرية.
٢٢. أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل ١٤٠٩هـ.
٢٣. أمالي ابن الشجري، ت: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ
٢٤. إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٩هـ.
٢٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ت: محمد أبي الفضل، دار الكتب المصرية، ١٣٩٦هـ
٢٦. الإنصاف للمرداوي، ت: محمد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٧.أنوار الربيع في أنواع البديع، لابن معصوم المدني، ت: شاكر هادي، مطبعة النعمان، ١٣٨٨هـ

٢٨.الإيضاح العضدي لأبي علي، تحقيق حسن فرهود، دار العلوم ١٤٠٨هـ.

٢٩.الإيضاح للقزويني، (تلخيص المفتاح)، ت: محمد خفاجي، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٥هـ

٣٠.البحر المحيط لأبي حيان (التفسير الكبير له) دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١١هـ

٣١.البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٦٦م.

٣٢.البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، م السعادة، مصر، ١٣٤٨هـ

٣٣.البديع، لابن المعتز، ت: محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٦٤هـ.

٣٤.البسيط، للواحدي، رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين، ت: محمد الفوزان، ١٤٠٩هـ

٣٥.بصائر ذوي التمييز، للفيروزأبادي، ت: محمد النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

٣٦.البصريات لأبي علي، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني ١٤٠٥هـ

٣٧.بغية الرائد، للقاضي عياض، ت: صلاح الأدلبي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٣٩٥هـ

٣٨.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت: محمد أبي الفضل، المكتبة العصرية.

٣٩.البلغة في تراجم أئمة اللغة، للفيروزأبادي، ت: محمد المصري، مركز المخطوطات، الكويت.

٤٠.البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، ت: طه عبدالحميد، الهيئة المصرية ١٤٠٠هـ

٤١.التذييل والتكميل، لأبي حيان: المخطوط: مصور بجامعة الإمام برقم ٧٣٢١، والمطبوع بتحقيق: د. حسن هنداوي.

٤٢.الترغيب والترهيب للمنذري، طبعة: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

٤٣.التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧م.

٤٤.التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ت: د. عبدالفتاح بحيري، الزهراء، ١٤١٣هـ

٤٥.التعريفات للجرجاني، ت: ت: محمد القاضي، دار الكتاب المصري، ط١، ١٤١١هـ

٤٦.تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، الطبعة الأولى

٤٧.تفسير ابن كثير، ت: يوسف مرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ

٤٨.التكملة لأبي علي الفارسي، ت: كاظم المرجان، جامعة الموصل، ١٩٨١م.

٤٩.تهذيب إصلاح المنطق، للتبريزي، ت: فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت، ١٤٠٣هـ

٥٠.تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، الدار المصرية، مطابع سجل العرب، القاهرة.

٥١.توضيح المقاصد (شرح الألفية للمرادي ت: عبدالرحمن سليمان، الكليات الأزهرية.

٥٢.التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تصحيح: أوتو برتزل، اسطنبول، ١٩٣٠م

٥٣.جامع البيان (تفسير الطبري)، ت: محمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٠هـ

٥٤.الجامع الصغير لابن هشام، تحقيق أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ.

٥٥.الجامع لأحكام القرآن، (تفسير القرطبي)، دار الكتب المصرية، ط٣، ١٣٨٦ه

٥٦.الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ.

٥٧.الجمهرة في اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت، ١٣٩٢ه

٥٨.الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ت: عبد العال مكرم، دار الشروق، ١٣٩٩ه.

٥٩.الحجة لأبي علي، ت: بدر الدين قهوجي وصاحبه، دار المأمون، ط١، ١٤٠٧ه

٦٠.الحلبيات لأبي علي الفارسي، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧ه

٦١.حماسة أبي تمام (ديوان الحماسة)، ت: عبد الله عسيلان، نشر جامعة الإمام ١٤٠١ه

٦٢.حماسة البحتري، تعليق: كمال مصطفى، المكتبة التجارية ١٩٢٩م.

٦٣.الحماسة البصرية، لأبي النوح البصري، ت: مختار الدين أحمد، ط٣، ١٣٨٣ه

٦٤.خزانة الأدب، لابن حجة الحموي، شرح: عصام شعيتو، دارالهلال، بيروت، ١٩٨٧م

٦٥.خزانة الأدب، للبغدادي، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٤٠٦ه

٦٦.الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

٦٧.الدرّ المصون للسمين الحلبي، تحقيق علي معوض ورفاقه، دار الكتب العلمية ١٤١٤ه

٦٨.دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة

٦٩.الدررالكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ت: محمد جاد الحق، دار الكتب الحديثة.

٧٠.ديوان أبي تمام، بشرح التبريزي، ت: محمد عبده عزام، دار المعارف، ١٩٩٥م.

٧١.ديوان الشريف الرضي، دار صادر، بيروت.

٧٢.ديوان الصبابة، لابن أبي حجلة، ت: محمدسلام، منشأة المعارف، الاسكندرية.

٧٣.ديوان العباس بن مرداس، ت: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢ه

٧٤.ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، ت: شكري فيصل، دار الفكر، د.ت.

٧٥.ديوان امرئ القيس، ت: محمد أبي الفضل، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٤ه

٧٦.ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي (شعر...)، جمع: مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة، دمشق.

٧٧.رصف المباني للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ.

٧٨.الروض الأنف، للسهيلي، ت: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧م.

٧٩.السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٢م.

٨٠.سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، ت: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد صبيح، ١٣٨٩ه

٨١.سنن ابن ماجه، نشر: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، عن طبعة القاهرة، ١٩٧٤م

٨٢.سنن البيهقي، (السنن الكبرى)، دار المعرفة، بيروت.

٨٣.سنن النسائي، (المجتبى) بشرح السيوطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٤.السيرة النبوية لابن هشام، ت: مصطفى السقا، دار إحياء التراث، بيروت، ط١

٨٥.شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩م.

٨٦.الشيرازيات لأبي علي، ت: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٤هـ

٨٧.شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٧هـ

٨٨.شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي ١٤٠٥هـ.

٨٩.شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق عبدالحميد السيّد عبدالحميد، دار الجيل بيروت.

٩٠.شرح التسهيل لابن مالك، ت: عبدالرحمن السيّد ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة.

٩١.شرح التسهيل، لناظر الجيش، مخطوط بجامعة الإمام، برقم: ٦٣٣٨/ف.

٩٢.شرح الجزولية الكبير، للشلوبين، ت: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد ١٤١٣هـ

٩٣.شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق صاحب أبو جناح د. ن د. ت.

٩٤.شرح السيرافي للكتاب، المخطوط بجامعة الإمام ١٠٣٩٦/ف مصور عن دار الكتب المصرية، والمطبوع، بتحقيق: رمضان عبد التواب وصاحبه، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٩م.

٩٥.شرح الشافية للجاربردي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ

٩٦.شرح الشافية للرضي، ت: محمد نور الحسن ورفاقه، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ

٩٧.شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ

٩٨.شرح القطر لابن هشام بحاشية محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا ١٩٨٤م.

٩٩.شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث

١٠٠. شرح الكافية للرضي، ت: د.حسن الحفظي وصاحبه، نشر: جامعة الإمام، ط١، ١٤١٤هـ.

١٠١. شرح الكوكب المنير، لابن النجار، ت: محمد الزحيلي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ

١٠٢. شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت د. ت.د

١٠٣. شرح المقرب، لابن النحاس الحلبي، مخطوط مصور بجامعة الإمام، رقمه: ٩٦٤٢/ف.

١٠٤. شرح النووي لصحيح مسلم، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الخير، ١٤١٤هـ

١٠٥. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ت: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧

١٠٦. شرح قواعد الإعراب للقوجوي، ت: إسماعيل مروة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ

١٠٧. شرح قواعد الإعراب للكافيجي، ت: فخر الدين قباوة، دار طلاس، سوريا، ١٩٩٣م.

١٠٨. شروح التلخيص، دار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ

١٠٩. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، ت: أحمد شاكر، دار المعارف، ١٩٦٦م.
١١٠. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، ت: عبدالله البركاتي، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ
١١١. الصحاح، للجوهري، ت: أحمد عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٦هـ.
١١٢. صحيح البخاري(الجامع الصحيح)، مصورة دار الجيل، بيروت.
١١٣. صحيح الترمذي، طبعة مصطفى البابي الحلبي.
١١٤. الصلاة على النبي للقاضي عياض، ت: محمد الخشت، دار المختارالإسلامي، القاهرة.
١١٥. الصناعتين، لأبي هلال العسكري، ت: محمد البجاوي وصاحبه، مطبعة البابي الحلبي.
١١٦. طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ت: محمود الطناحي، مطبعة الحلبي، ١٩٦٤م.
١١٧. طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، دارالمعارف بمصر.
١١٨. طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ت: محمد أبي الفضل، دار المعارف بمصر.
١١٩. طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، ت: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
١٢٠. الطراز، ليحيى العلوي، مكتبة المعارف، الرياض.
١٢١. عروس الأفراح للسبكي (مطبوع ضمن شروح التلخيص).
١٢٢. العنوان في القراءات السبع لابن خلف المقرئ، ت: زهير زاهد وصاحبه، عالم الكتب.
١٢٣. الفتاوى الكبرى لابن تيمية، تقديم: حسنين مخلوف، دار الكتب الحديثة.
١٢٤. الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، دار الآفاق، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.
١٢٥. القول البديع للسخاوي، دار الكتاب العربي، ط١: ١٤٠٥هـ
١٢٦. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ
١٢٧. الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
١٢٨. كتاب الكتّاب، لابن درستويه، ت: إبراهيم السامرائي، دارالكتب الثقافية، الكويت، ١٣٩٧هـ
١٢٩. كشاف القناع للبهوتي، ت: هلال مصيلحي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ
١٣٠. الكشاف للزمخشري، بعناية مصطفى أحمد، دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ
١٣١. كشف الخفا ومزيل الإلباس، للعجلوني، تعليق: أحمد القلاش، مكتبة التراث بحلب.
١٣٢. الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي، ت: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة بدمشق.
١٣٣. الكليات لأبي البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش، وصاحبه دار الرسالة ١٤١٣هـ
١٣٤. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي، دار التراث الحديث، بيروت
١٣٥. الكوكب الدري للأسنوي، ت: محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ١٤٠٥هـ
١٣٦. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: غازي طليمات، دار الفكر، ١٤١٦هـ

١٣٧. لحن العوام لأبي بكر الزبيدي، ت: رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، ١٩٦٤م.

١٣٨. لسان العرب، لابن منظور، مصورة عن الطبعة الأميرية، ١٣٠٢هـ

١٣٩. اللمع لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب ١٤٠٥هـ.

١٤٠. المبدع لابن مفلح، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ

١٤١. المثل السائر، لابن الأثير، ت: أحمد الحوفي وصاحبه، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.

١٤٢. مجلة المورد، العدد الثالث، ١٤٠٠هـ.

١٤٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، طبعة القدسي.

١٤٤. مجمل اللغة، لابن فارس، ت: هادي حمودي، معهد المخطوطات، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ

١٤٥. المجموع شرح المهذب، للنووي، دار الفكر، د.ت.

١٤٦. المحتسب لابن جني، ت: علي النجدي ناصف ورفيقيه، دار سزكين، ١٤٠٦هـ

١٤٧. المحرر الوجيز، لابن عطية، ت: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ

١٤٨. المخصص، لابن سيده، المطبعة الأميرية.

١٤٩. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ت: محمد أبي الفضل، دار نهضة مصر.

١٥٠. المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، ت: محمد المولى وصاحبيه، دار الفكر. د.ت.

١٥١. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت: محمد بركات، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ

١٥٢. مسالك الحنفا، للقسطلاني، ت: بسام بارود، المجمع الثقافي، أبوظبي ١٤٢٠هـ

١٥٣. مسند الإمام أحمد، المطبعة الميمنية، تصوير دار صادر.

١٥٤. معاهد التنصيص، للعباسي، ت: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة.

١٥٥. معجم الأدباء، لياقوت الحموي. تصحيح: مرجليوث، مطبعة الموسكي، القاهرة.

١٥٦. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، للدكتور: أحمد مطلوب، مطبعة لبنان، ط٢، ٢٠٠٠م

١٥٧. مغني اللبيب، لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الباز، مكة.

١٥٨. مفتاح العلوم، للسكاكي، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ

١٥٩. مفردات الراغب الأصفهاني، ت: محمد كيلاني، مطبعة مصطفى الحلبي١٣٨١هـ

١٦٠. المفصل للزمخشري، دار الجيل، بيروت.

١٦١. مقامات الحريري، مطبعة: مصطفى البابي الحلبي، ط٣، ١٣٦٩هـ

١٦٢. المقاييس في اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٦٦هـ

١٦٣. المقتصد شرح الإيضاح، للجرجاني، ت: كاظم المرجان، وزارة الثقافة بغداد، ١٩٨٢م.

١٦٤. المقتضب للمبرد، ت: الشيخ محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث القاهرة ١٣٩٩هـ.

١٦٥. المقرب لابن عصفور، ت: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ

١٦٦. نتائج التحصيل، للدلائي، ت: مصطفى العربي، مطبعة مدبولي، الجمالية، القاهرة.

١٦٧. نزهة الألباء، في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن.

١٦٨. النكت في تفسير الكتاب، للأعلم، ت: زهير سلطان، معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٧هـ

١٦٩. الهجاء لابن الدهان، ت: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ

١٧٠. هداية السبيل في شرح التسهيل، لعبد القادر المكي، رسالة دكتوراه، بجامعة أم القرى.

١٧١. همع الهوامع، للسيوطي، ت: عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣.

١٧٢. وفيات الأعيان، لابن خلكان، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد.

❋ ❋ ❋

فهرس الموضوعات

